محضر الجلسة رقم 201

التاريخ: الثلاثاء 15 جمادى الآخرة 1446هـ (17 ديسمبر 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وثمان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد كاتب الدولة المحترم،

في البداية، توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد رئيس الحكومة يحيط من خلالها علما بالإعلان عن **انتخاب السيد إدريس القندوسي** عن حزب التجمع الوطني للأحرار برسم الانتخاب الجزئي المجرى بتاريخ 5 دجنبر 2024، لملء مقعد شاغر بالمجلس في إطار الهيئة الناخبة لممثلي غرف التجارة والصناعة والخدمات، بالدائرة الانتخابية التي تضم: جهة طنجة - تطوان - الحسيمة وجهة الشرق وجهة فاس- مكناس.

وأودع السيد خالد السطي لدى مكتب المجلس مقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 32 من القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971)، المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 10 دجنبر 2024 إلى تاريخه:

- الأسئلة الشفهية: 29 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 15 سؤالا.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، تقدم السيد خالد السطي بطلب يرمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 17 دجنبر 2024، وبعد إحالته إلى الحكومة داخل الآجال، أعربت عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل إذن جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة حول "العرض الطاقي"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة وموضوعه "تقوية العرض الطاقي ببلادنا".

الدكتور الخمار تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية وباسم فريق الأصالة والمعاصرة، أشكركم على تواصلكم المستمر وحضوركم المتميز وإسهامكم في تنوير السادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام الوطني، بأهمية المستجدات التي يشهدها هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي لبلادنا.

إن ما تفضلتم به من توضيحات السيدة الوزيرة، أولا، استسمح السيد الرئيس، السؤال هو حول "تقوية العرض الطاقي ببلادنا"، وأقف هنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه" تقوية العرض الطاقي ببلادنا."

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي بادل تفضلوا.

المستشار السيد عابد بادل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكن عن تنويع العرض الطاقي ببلادنا ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث موضوعه "المنظومة الطاقية الوطنية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية، لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي اعبيد تفضل.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيدة الوزيرة،

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكن، السيدة الوزيرة المحترمة، حول التدابير والإجراءات المتخذة لأجل تعزيز المنظومة الطاقية الوطنية لتحقيق التوازن بين الأمن الطاقي والاستدامة الاقتصادية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الرابع موضوعه "تقوية العرض الطاقي ببلادنا."

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

الدكتور محمد زيدوح تفضلوا.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

زملائي وزميلاتي المستشارين،

السؤال ديالنا: ما هي السياسة المتبعة لتمكين بلادنا من تقوية عرضها الطاقي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الخامس موضوعه "تنمية وتطوير العرض الطاقي ببلادنا".

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لقد نص تقرير المجلس الأعلى للحسابات الأخير برسم سنة 2023-2024 الصادر خلال شهر نونبر من هذه السنة، على أن الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030، تضمنت مجموعة من المكونات، شملت كل من قطاعات الكهرباء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والوقود والمحروقات والطاقة النووية والتنقيب عن الهيدروكاربورات، والصخور الزيتية والطاقة الحيوية، والتي عرفت تحقيق إنجازات مهمة، مكنت من تعزيز مكانة المغرب في مجال الانتقال الطاقي.

لكن في المقابل، لازالت بعض الجوانب في حاجة إلى تحسين، والمرتبطة أساسا بحكامة القطاع الطاقي وبمبدأ تحقيق الأهداف المحددة لمختلف مكونات هذه الاستراتيجية.

كما أن التخطيط الطاقي اقتصر بشكل أساسي على قطاع الكهرباء، حيث تمت بلورة مخططات التجهيز المرتبطة بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، في حين لا تشمل هذه العملية جوانب أخرى مهمة كتأمين الإمدادات والنجاعة الطاقية وتنويع مصادر الطاقة، مما يبرز الحاجة إلى إرساء رؤية شمولية في مجال التخطيط الطاقي.

بالإضافة إلى محدودية اللجوء إلى آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية لقطاع الطاقة، وذلك رغم القيام بعدة مبادرات في هذا الاتجاه.

فبخصوص قطاع الكهرباء، فإن اعتماد القانون رقم 48.15 بشأن إنشاء الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، مكن من تعزيز ضبط القطاع، غير أنه في المقابل هناك قطاعات أخرى ولا سيما الغاز والمنتجات البترولية بحاجة إلى إنشاء هيئات ضبطية لمواكبتها حتى تصل إلى مستوى عال من التنافسية.

وفيما يتعلق بالإنجازات المحققة على مستوى مختلف المكونات الاستراتيجية، انتقلت حصة الطاقات المتجددة في القدرة المثبتة من 32% سنة 2009 إلى 40% نهاية سنة 2023، لكنها رغم ذلك لم تصل إلى النسبة المحددة لسنة 2020 والمتمثلة في 42%، والذي مرده حسب نفس التقرير إلى تأخر إنجاز عدد من المشاريع المتعلقة بإنتاج هذه الطاقات، حيث لم يتم الترخيص لعدد من المشاريع التي تقدم بها القطاع الخاص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

أما فيما يخص الطاقة النووية والطاقة الحيوية التي اعتمدتها الاستراتيجية الطاقية الوطنية كخيارين مفتوحين لتعزيز الأمن الطاقي للبلاد، فقد سجل التقرير أنه إلى حدود نهاية سنة 2023 لا يزال تطوير هاذين الخيارين في مراحله الأولى.

وفيما يتعلق بقطاع المحروقات، منذ اعتماد الاستراتيجية سنة 2009 ظلت المخزونات الاحتياطية لمختلف المنتوجات البترولية دون المستوى المحدد في 60 يوما.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالعرض الطاقي.

يمكنكم الصعود إلى المنصة السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا لكم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، اللي اعطيتوني هاذ الفرصة باش نتفاعل معكم حول هاذ الموضوع اللي هو جد مهم، وباش نتقاسم معاكم ماشي غير الإكراهات، ولكن أيضا الإنجازات والآفاق ديال العرض الطاقي المغربي.

فكيف ما كنعرفو، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، استطاعت الحكومة باش تحقق مجموعة ديال التحولات المهمة فهاذ الفترة الحكومية الحالية، وذلك بتسريع وثيرة العمل، وراكم شفتوها، وتبسيط المساطر وتسريع الرخص وتشجيع الاستثمار وخلق فرص شغل جديدة ووضع إطار تنظيمي ومؤسساتي ملائم، ومخطط مندمج لأول مرة للبنيات التحتية الضرورية تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، لأجل ضمان تدبير محكم للتحول الطاقي ومواجهة الإكراهات اللي كيعرفها قطاع الطاقة عالميا.

ففيما يخص المشاريع ديال الاستثمار، كاين اليوم 42 قرارا اللي كتخص الوزارة في مجال الطاقات المتجددة والمحروقات اللي ما كيتجاوزش الأجل ديال المعالجة ديال الطلبات ديالو 30 يوما.

وهاذ الشي اللي مكننا، إيلا اخذيت المثال ديال الطاقات المتجددة، من الترخيص لعدة مشاريع جديدة باستثمار إجمالي كيناهز 17 مليار ديال الدرهم منذ أواخر 2021، وخلق أكثر من 200 فرصة شغل مباشرة وآلاف فرص الشغل غير المباشرة، ساهمت في انتقال القدرة الكهربائية من مصادر متجددة من 37% فأواخر 2021 إلى أكثر من 44% هاذ السنة، أي واحد الانتقال ديال 7 النقط.

فيما يخص المحروقات، تم الترخيص بإحداث أكثر من 590 محطة خدمة للمواد البترولية، باستثمار كيناهز 1.7 المليار ديال الدرهم، مما ساهم في خلق 2950 منصب شغل، يعني تقريبا 3000 منصب شغل.

كما تواصل، طبعا، الوزارة المجهودات ديالها لمواكبة إنجاز المشاريع اللي كينجزها القطاع الخاص في إنجاز قدرات تخزينية إضافية مع متم 2030، كتناهز 1.8 ديال مليون متر مكعب، أو ما يمثل تقريبا 41 يوما إضافيا ديال الاستهلاك الوطني الحالي من المواد البترولية، استثمار مالي ديال 5 دالمليار ديال الدرهم، ومن المرتقب أن يساهم في توفير أزيد من 3600 منصب شغل مباشر، وآلاف طبعا مناصب الشغل غير المباشرة.

وفي نفس الإطار، كيفما كتعرفو، رغم الظرفية الطاقية اللي أثرت على تكلفة الإنتاج، خصوصا إنتاج الكهرباء، هاذ الارتفاع ما انعكسش على الفاتورة الكهربائية للمواطن، تحملت الدولة الكلفة ديال الارتفاع، خصوصا 2022 و2023، ولكن أكثر من ذلك تمكننا باش نديرو التحول وإصلاحات اللي غتمكننا من تخفيض التكلفة دالكهرباء باستثمارات تنافسية.

اليوم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، تنوصلو لواحد الكلفة ديال الإنتاج ديال الطاقات المتجددة بما فيه البطاريات، الأقل من 40 سنتيم لكيلواط/ساعة، وبعض المرات كيناهز 30 سنتيم للكيلواط/ساعة ديال الإنتاج دالطاقة الكهربائية التنافسية.

فيما يخص النجاعة الطاقية أو اللي كنسميوها احنا تقليص الفاتورة للمواطن، كانت أيضا واحد المسألة اللي هي منسية، واخا هي الركيزة الثانية ديال الاستراتيجية الوطنية الطاقية ديال 2009، ورغم أنها فالحقيقة كتعتبر أكبر مكمن لخلق فرص الشغل في ميدان الطاقة.

كيفما كتعرفو، طلقت الوزارة في 2022 و2023 واحد المبادرة فريدة من نوعها اللي مكناتنا أيضا من واحد الإصلاح عميق ديال مجموعة من القوانين، بما فيه طبعا القانون 47.09 ديال النجاعة الطاقية، ولكن أيضا تمكننا لأول مرة باش نوزعو مكافآت للمستهلكين بطريقة مباشرة باش نشجعو الاقتصاد في الطاقة، وهاذ الشي مكننا، هاذيك تجربة اللي فريدة من نوعها، مكناتنا باش نبرهنو أنه كان واحد الاقتصاد فالطاقة ديال 800 جيكاواط/ساعة أو تقريبا الاستهلاك السنوي ديال مدينة بحال مكناس.

وطبعا في نفس السياق، اخذينا واحد المجموعة ديال التدابير والإجراءات الاستراتيجية لتخفيض كلفة الطاقة، لأنه احنا بغينا واحد الطاقة اللي تكون نظيفة، ولكن فنفس الوقت تنافسية، طبعا هاذي أول مرة فتاريخ المغرب منذ استعمال الخشب، منذ استعمال الفحم الحجري، منذ استعمال البترول والغاز، أول مرة غادي نتمكنو باش نتجو الطاقة ديالنا من الطاقة اللي هي نظيفة، الطاقة الريحية أو الطاقة الشمسية.

فباش نسرعو التحول والانتقال الطاقي فالبلاد، أول حاجة درنا هي تحسين الحكامة ديال قطاع الطاقة من خلال، أو وضع واحد الإطار مؤسساتي واضح وشفاف كيواكب طبعا التحديات والتطورات اللي كيعرفها هاذ القطاع على المستوى الوطني والدولي.

وأصدر جلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 04 دجنبر 2024، توجيهاته السامية قصد إصلاح الهيئة، واحد الإصلاح عميق للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء وتوسيع الاختصاصات ديالها باش تشمل كل قطاعات الطاقة، بما فيها، طبعا، الغاز الطبيعي والطاقات

الجديدة والهيدروجين، ولكن ايضا الإنتاج والنقل والتخزين والتوزيع.

كما أكدت سابقا أمام مجلسكم الموقر في يناير 2022 على ضرورة تسريع أولا، إخراج الفصل المحاسباتي بين أنشطة الانتاج والنقل والتوزيع ديال المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وأكدت سابقا في مجلسكم الموقر في يناير 2022 وجوب الاستثمار وتسريع الاستثمار في تطوير الشبكة الكهربائية، إيلا بغينا نجحو فهاذ الانتقال الطاقي، فهي من الأوراش اليوم اللي هي عندها الأولوية ديالها، وكنعتبر شرط أساسي لضمان الانفتاح التدريجي لسوق الكهرباء.

المحور الثاني الاستراتيجي، تسريع وثيرة الاستثمارات في الطاقات المتجددة، فايت تكلمت فهاذ الموضوع، اليوم وصلنا ل 5300 ميغاوات إلى متم شهر غشت 2024، أو واحد الانتقال ديال 7.3% خلال هاذ الولاية الحكومية، أول مرة الطاقة الريحية كتفوت الطاقة الكهرومائية، هاذ المشاريع ديال الطاقات المتجددة ساهمت بالخمس ديال الطلب الوطني، ولكن أكثر من ذلك خلال هاذ النصف الولاية الحكومية تمكننا باش نعطيو تراخيص للخواص اللي كتفوق 2000 ميغاوات أو 2 جيغاوات، هي أكبر قدرة رخصاتها الوزارة فالتاريخ ديالها.

اليوم، أيضا كنضاعفو الوثيرة ديال الاستثمارات فالشبكة 5 مرات سنويا، اسمحوا لي، فالطاقات المتجددة غنتقلو من 3.5 مليار ديال الدرهم سنويا من قبل 2021 إلى 15 مليار ديال الدرهم سنويا من بعد 2023، وإن شاء الله احنا تنعتزمو طبعا المضاعفة ديال الاستثمارات فالشبكة خمس مرات.

فاليوم، عندنا تقريبا 30 مليار ديال الدرهم اللي برمجنا كاستثمارات فالشبكة، إضافة طبعا إلى الاستثمار ديال.. المتعلق بخط الربط الكهربائي ديال 3 جيغاوات بين جنوب المملكة والوسط ديال المملكة.

فيما يخص تطوير الهيدروجين الأخضر، كيف ما كتعرفو قامت الحكومة ببلورة عرض المغرب من أجل تطوير هاذ القطاع وبدأت فالتنزيل ديالو، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وهاذ الشي تيجي طبعا تتويجا لـ 15 عام ديال التجربة المغربية في تطوير الطاقات الجديدة، وأيضا أكثر من 32 سنة من استقطاب القطاع الخاص في الاستثمار الطاقي.

كما تم الاشتغال بدقة على كل الآليات المصاحبة لهاذ العرض، خصوصا تعبئة الوعاء العقاري في خمسة ديال الجهات اللي فيها واحد المؤهلات جد مهمة لتطوير هاذ العرض، ووضع الإطار التنظيمي المؤسساتي اللي غيمكن من مواكبة هاذ الاقتصاد الجديد وتحديد قطاعات التطبيق، كطبعا قطاع الصناعة اللي تيستعمل الأمونياك الأخضر، قطاع الكهرباء، وقطاع النقل اللي حتى هو تيعرف تحولات جد مهمة، ولكن المهم من كل هاذ الشي هو أنه عرض الهيدروجين الأخضر فرصة واعدة وواحد القفزة نوعية اللي غتمكن من تقوية عرض المغرب الطاقي فهاذ المجال باش يتعدى تلبية الحاجيات الوطنية.

المحور الثالث، هو تطوير مرونة المنظومة الكهربائية، كيف ما كتعرفو اشتغلنا على استعمال وتكثيف استعمال الغاز الطبيعي، اشتغلنا على تشجيع التخزين ومحطات تحويل الطاقة عبر الضخ، اشتغلنا على الاستثمارات المكثفة في تخزين كل المواد الطاقية، بما فيها المواد البترولية وإن شاء الله المواد الغازية أيضا.

اليوم، مكنت هاذ المجهودات المبذولة من توفير بيئة استثمارية، مكنت من جلب مستثمرين في واحد القطاع اللي هاجروه المستثمرين فالمغرب فهاذ السنتين الماضيتين، وقامت الوزارة بإعداد تصور شمولي لتطوير قطاع الغاز وإعداد خارطة طريق كتضمن المراحل الرئيسية لإنشاء البنيات التحتية الغازية، الاستثمار في البنيات التحتية الغازية بما فيه الأنابيب، 43 مليار ديال الدرهم، وغادي يمكن تطوير هاذ البنيات التحتية طبعا من تلبية حاجيات الصناعة من غير الكهرباء، ولكن كاين أيضا الصناعة اللي كتحتاج الغاز الطبيعي، وبالتالي توفير العديد من الآلاف من فرص الشغل.

في نفس السياق طبعا، اشتغلنا على إعداد مشروع القانون كيتعلق بالغاز الطبيعي اللي هو بدا المسار ديالو ديال المصادقة عند الأمانة العامة للحكومة.

رابعا، الاندماج الصناعي المحلي، كيف ما كتعرفو، لاسيما من خلال تعزيز البحث والتطوير والابتكار لزيادة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للانتقال الطاقي، اليوم الاستراتيجية الوطنية المنخفضة للكاربون كتبين بأنه كاين آفاق واعدة، اللي أكثر من 250.000 حتى 350.000 فرصة شغل في أفق 2050، ولكن أكثر من 250.000 فرصة شغل في أفق فـ 2030.

وهاذي واحد النقطة جد مهمة اللي خصنا اليوم نشتغلو جميع على هاذ التحول الطاقي.

والنقطة الأخيرة، هي طبعا تعزيز الإطار القانوني لتوسيع الوثيرة ديال الانتقال الطاقي، من خلال اعتماد، راكم شفتو، هيكلة جديدة للوزارة وتجميع المهن، ولكن أيضا إصدار كل القوانين اللي خصها تصدر والنصوص التطبيقية ديالولها، ولأول مرة تمت المصادقة خلال يناير 2024، تماشيا مع مقتضيات القانون 40.19 اللي كلنا اشتغلنا عليه باش نخرجوه، على القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية، وتحديد التعريفة ديال استخدام الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، وطابع الخدمات المنظومة.

وهاذ النشر اسمح بزيادة الشفافية فهذا الإطار ووضوح الرؤية للمستثمرين فيما يتعلق بالفرص الاستثمارية، وسيتم تحيينها، وهاذي حطيناها في القانون سنويا من طرف الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كان واحد الفرق ديال 20% ما بين الهيئة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب فيما يخص تعريفة استخدام شبكة النقل، كاين واحد الفرق ديال أكثر من 47% ديال تعريفة خدمات المنظومة ما بين هيئة الضبط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فهاذ الشي غادي يمكننا باش

ما شي غير ننقصو من الكلفة ديال الإنتاج ديال الطاقة، لأنه اليوم عندنا مؤهلات باش نتجو الطاقة بطريقة جد تنافسية، ولكن حتى النقل ديال هاذ الطاقة بطريقة جد تنافسية، إن شاء الله.

وفي الختام، لابد أن نفتخر جميعا بالتحول اللي عرفو المغرب في الانتقال الطاقي، بفضل توجيهات ومبادرات ملكية سامية، ترجمت في مشاريع كبرى وأوراش كبرى، ولكن أيضا مشاريع أصغر، الإنتاج اللامركز هو أهم من المشاريع الكبرى بعض المرات.

المغرب تيمثل اليوم الممر الوحيد الطاقي والتجاري اللي تيربط أوروبا وإفريقيا والمحيط الأطلسي، وهاذي مناسبة أخرى لأشيد بالتعاون والانسجام مع مجلسكم الموقر، سواء على المستوى التشريعي أو المستوى الرقابي.

وفقنا الله لما فيه خير لهذا الوطن.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي المرابط تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

إنما تفضلتم به من توضيحات، السيدة الوزيرة المحترمة، يجعلنا نطمئن على مستقبل الأمن الطاقي ببلادنا، ويزيد من سقف طموحنا لبلوغ مراتب الريادة على الصعيد الدولي من جهة، وضمان السيادة الطاقية وتحسين مناعتها وتنافسيتها من جهة ثانية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد راكمت بلادنا مكتسبات على قدر كبير من الأهمية في المجال الطاقي، مكنتها بفضل رؤية ملكية متبصرة، لجعل هذا القطاع رافعة حقيقية للتنمية المستدامة ومحورا فاعلا في جلب الاستثمارات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد عملت الحكومة وباقتدار على تنزيل مجموعة من الأوراش المهمة، وهو ما يستلزم اليوم تضافر مجهودات لتنزيل توجيهات جلالة الملك، حفظه الله ونصره، وبخصوص إجراء إصلاح شامل وعميق للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء وتحويلها إلى هيئة وطنية لضبط قطاع الطاقة، عبر مراجعة القانون المتعلق بها وتوسيع كذلك صلاحيتها لتشمل جميع قطاعات الطاقة والكهرباء والغاز الطبيعي والهيدروجين والطاقات المتجددة ومجالات الإنتاج والتخزين والنقل والتوزيع.

وأن يجعل من هذه الهيئة محورا أساسيا في مجال الضبط وآلية حقيقية لجلب الاستثمارات، كل هذه الإجراءات ستمكن بلادنا من المضي قدما لترسيخ مكانتها كبلد رائد في المجال الطاقي والتقليص من اعتمادنا على الطاقة الأحفورية المستوردة من الأسواق الدولية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من حسنات هذه الحكومة أنها استشعرت قيمة ما تزخر به بلادنا من طاقات بشرية على درجة كبيرة من الكفاءة والتجربة ومؤهلات طبيعية استثنائية وقرب جغرافي من السوق العالمية وعلاقات وطيدة مع مختلف الفاعلين في المجال الطاقي، وهو ما ولد لدى الحكومة رؤية استباقية لتطوير استراتيجية طاقية، غايتها تنويع مصادر الطاقة، ولما لا الاعتماد في المستقبل على كل ما تتيح الاستعمالات السلمية للطاقة النووية كمصدر مكمل للطاقة النظيفة لتعزيز قدراتنا الطاقية والتنافسية، وجعل الطاقة بصورة عامة أولوية وطنية وخيارا استراتيجيا لا محيد عنه، لاستعمالها ليس فقط لاستخراج الكهرباء ولكن كذلك لتحلية مياه البحر الصالحة للشرب وكذا الري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السي بادل تفضلوا.

المستشار السيد عابد بادل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

متفقون معكم بأن هذه الحكومة تسعى جاهدة إلى تعزيز وتقوية العرض الطاقي من خلال إرساء حزمة من التدابير والإجراءات التي تروم تحسين الحكامة الجيدة لتسريع وثيرة الاستثمارات الوطنية في هذا المجال، خصوصا أمام التغييرات الدولية التي يعرفها هذا القطاع، ومما لا شك فيه بأن بلادنا قطعت أشواطا كبيرة في تعزيز الأمن الطاقي للمملكة من خلال بناء نموذج وطني للاستقلال الطاقي يروم تطوير مشاريع الطاقات المتجددة مع الاستغناء التدريجي عن الطاقات الأحفورية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بلادنا تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالعرض والطلب المتزايد على الطاقة، ما يلزمنا السيدة الوزيرة الاشتغال أكثر على بلورة اختيارات جديدة لتقوية العرض الطاقي، خصوصا وأن الفاتورة الطاقية مكلفة وتجعلنا دائما تحت ضغط الأسواق الدولية باضطراباتها الجيوسياسية، وهو ما يلزمنا كذلك الاشتغال أكثر على تنويع مصادر الطاقة المتجددة، لاسيما أن بلادنا تتوفر على موارد طبيعية ضخمة يجب استغلالها لمواكبة الدمج المكثف للطاقات المتجددة، وفق مقاربة مجالية تجعل من هذا المشروع الاستراتيجي الوطني تستفيد منه كافة

جهات المملكة.

لذلك نطالبكم، السيدة الوزيرة، بعقد المزيد من الشراكات بين القطاع الخاص والعام لتوفير الوعاء العقاري اللازم والضروري للتسهيل من مأمورية الاستثمار في الطاقات المتجددة، تعزيزا للنجاعة الطاقية المطلوبة ولمواجهة أيضا كل المعيقات التي تواجه المشاريع والاستثمارات الخاصة في مجال الطاقات المتجددة، والتي تبقى مكلفة جدا بالنظر إلى أهمية المبالغ المرصدة للاستثمارات مع الاشتغال على توفير آليات جديدة لتطوير تخزين الطاقة، لأننا اليوم نفتقر إلى هذه الآليات التي ستمكننا إن شاء الله تعالى من ضمان الأمن وسيادة طاقية مستقبلا، وفق الحيز الزمني الذي يريده جلالة الملك نصره الله وأيده لهذا القطاع الاستراتيجي.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السي أبوبكر اعبيد تفضلوا.

المستشار السيد أبوبكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

في سياق الاستراتيجية الوطنية للتحول الطاقي المتمثل في تحقيق التوازن الدقيق بين الأمن الطاقي والاستدامة الاقتصادية، فبلادنا اليوم أمام مفترق طرق يتطلب رؤية شاملة ومقاربة مرنة تستوعب التحولات العالمية، وتستشرف المستقبل الطاقي والعمل على تلبية الحاجيات الداخلية وضرورة حماية السيادة الطاقية، وكذلك تأمين الطلب المتزايد على الكهرباء وعلى كل المواد الطاقية.

صحيح أن الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر، تشكل نقطة تحول نوعية في مسار التحول الطاقي الوطني ببلادنا.

والسؤال المطروح في هذا الصدد: هل وزارتكم على أتم الاستعداد لاتخاذ إجراءات فعالة وملموسة لمسايرة هذا التحول للوصول إلى إقلاع اقتصادي وطاقي قوي وإزالة كل التحديات والتغلب على كل التعقيدات؟

فالاستراتيجية الطاقية تتطلب استثمارات ضخمة متعددة الأبعاد تراعي الجوانب الاقتصادية والتقنية والاجتماعية.

إن الانتقال الطاقي من نموذج طاقي مرتكز على المحروقات التقليدية إلى اقتصاد أخضر وتنزيل برنامج الهيدروجين الأخضر، كل هاته البرامج هي طموحة وواعدة، لكن هناك العديد من التساؤلات، خصوصا المرتبطة بالتكلفة العالية والقدرة التنافسية، فما هي خطط الحكومة لإخراج هاته المشاريع الكبيرة إلى حيز الوجود في أقرب الآجال؟

كما أن الطاقات المتجددة، سواء الشمسية أو الريحية، كلها تحتاج إلى دعم سخي من الحكومة لتحفيز المستثمرين فيها ودفع أكبر عدد من المواطنين لاستخدامها مع تبسيط المساطر.

السيدة الوزيرة،

المساطر جد معقدة وإن التحديات الاقتصادية تبرز بشكل واضح في التكلفة الباهظة للتحول الطاقي، فالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية للطاقات المتجددة تتطلب موارد مالية كبيرة في وقت تواجه فيه الدولة ضغوطا اقتصادية متعددة مع توالي سنوات الجفاف.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن النموذج الحقيقي في تعزيز المنظومة الطاقية يكمن في القدرة على الجمع بين الطموح التكنولوجي والواقعية الاقتصادية، فهل فكرت وزارتكن في مقاربة متكاملة تراعي التحديات الراهنة وتستشرف آفاق المستقبل مع الحفاظ على مبادئ العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السي زيدوح تفضلوا.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

زملائي زميلاتي المستشارين والمستشارات،

لا أحد يمكن أن ينكر العمل اللي كتقومو به السيدة الوزيرة، واللي كتقوم به الحكومة بصفة عامة تحت التوجيهات الملكية، ولكن اسمحي ليا السيدة الوزيرة بغيت ناقش معاك واحد 3 دالنقط أساسية:

أولا، النقطة الأولى هو فيما يخص تحسين الحكامة الطاقية واللي من خلالها تنهضرو على الهدر الطاقي، اللي هو حقيقة تيتكلف غالي على الدولة، وهنا كيمكن لنا نشوفو واحد الأرقام متناقضة ما بين المندوبية السامية للتخطيط ومكتب الماء والكهرباء ومكتب الصرف، وكذلك الوكالات الشبكة والتوزيع، تنشوفو بعض الأرقام اللي هي حقيقة ماشي كلها كيف كيف.

ولذلك ملي تنشوف البحث ديالنا لقينا بأن واحد الهدر الطاقي فالشبكة، اللي تقريبا مكلف بـ 6579 جيغاوات، وتقريبا هدر في التوزيع 454 جيغاوات، هذا جد مهم السيدة الوزيرة، الاعتناء به، لأنه هذا ماشي مشكل ديال هاذ الحكومة الحالية، هذا واحد التبعية ديال سنين، ولكن ربما حان الوقت اللي يمكن لنا نوقفو عليه، لأنه هاذ الهدر راه التكلفة ديالو كبيرة جدا،

وربما إيلا واجهناه راه غادي يكون عندو واحد المنفعة فيما يخص الحماية للسيادة الطاقية ديال البلاد ديالنا.

كما أن السيدة الوزيرة، وهذا بعد التعيين الملكي في وكالة المراقبة الكهربائية، أتمنى كذلك أن يساهم في هاذ الإطار للتحديد من هاذ الهدر الكهربائي.

كما أن تحدثتو السيدة الوزيرة على التوسيع وارتفاع نسبة الطاقة المتجددة، وهذا شيء أساسي ومهم بنسبة لكم وبالنسبة للحكومة وبالنسبة للدولة، لأن اليوم تقريبا وصلنا 40%، على حدود باش غادي نوصلو تقريبا واحد 52% في 2030، وهذا شيء أساسي.

ولكن بأن اليوم تنفهمو بأن الدولة خصها تكون كذلك سباقة فيما يخص محاربة وإزالة الغاز كربونيك فالهواء، لأنه اللي تنعرفو هو الأساس ديال عدم الاستقرار المناخي اليوم، وكذلك المساهمة ديال الطاقة المتجددة سوف يساهم لا محال في الاستقرار المناخي، واحنا تنشوفو اليوم المغرب ديالنا تيعيش واحد السنين ديال الجفاف وكنشوفو بعض الفيضانات فبعض الدول اللي هو غير مفهومة، ولهذا هذا عمل جبار ديال جميع الدول باش نحاربو هاذ أوكسيد الكربون اللي موجود في الهواء في إطار الطاقات المتجددة.

كما، السيدة الوزيرة، ملي تنتكلمو كذلك على هاذ النقطة كذلك ديال الهدر ديال الكهرباء لابد يكون واحد التحسيس، هذا التحسيس غادي يكون أساسي ومستمر وهو أصبح أسلوب ويدرس حتى فالمدارس باش نعرفو أشنو هي القيمة ديال الكهرباء والقيمة ديال الحماية ديال ضياع ديال الكهرباء، لأنه راه مسألة أساسية، وهذا بحال الماء، لأنه اليوم كولشي خصو يكون عندو واحد الإحساس بالمسؤولية بأنه خصنا نكونو جميعا مسؤولين لحماية طاقتنا باش نحميو السيادة الطاقية ديالنا.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات، بقى ليكم شي دقيقة ونص، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أنا غادي غير نزيد واحد الجوج نقط:

نقطة واحدة هو طبعا كولشي هاذ الشي اللي كنهضرو عليه باش ننقصو وباش نحافظو على الطاقة، كيفما قلت هي الطاقة خصها تكون ماشي غير نظيفة، ماشي غير تنافسية، خصها تكون غير مكلفة فآخر المطاف للمواطن المغربي وللنسيج الاقتصادي المغربي.

فاليوم، طبعا تكلمتو على الهدر فالكهرباء، هاذي خص يكون عندنا بعض المعطيات، خصنا ندققو فالمعطيات، كاين فكل دول العالم واحد 7 حتى لـ 10% ديال الهدر اللي كيكون تقني، هاذيك لأنه خصوصا ملي كيكون واحد النقل على مسافات طويلة، هاذيك واحد الهدر اللي كيكون كاين فالشبكات، الهدر اللي ماشي تقني هذا هو اللي خصنا، متافقة معكم، خصنا نخدمو عليه.

لذلك، ملي اخذيت المثال ديال التجربة النوعية اللي درنا فالنجاعة الطاقية، هاذي مكناتنا باش نجمعو حتى الإحصائيات، أول مرة كنجمعو الإحصائيات على شحال الناس كيستعملو الطاقة فالمنازل ديالهم، وعلاش كيستعملو هاذ الطاقة؟ واش تيخليو الضو مشعول... إلى آخره، إلى آخره.

فهاذ الحملة التحسيسية اللي كنا كنديرو من السبعينات، اليوم بغينا ماشي غير نديرو غير الحملة التحسيسية، بغينا نديرو الحملة التحسيسية وفي نفس الوقت نشتغلو مع المواطنين ونعطيوهم المكافئات باش يقتاصدو فالطاقة لأول مرة.

وأخيرا، نحسسوهم أنه إيلا حافظو معنا على الطاقة، غادي يمكنونا باش نديرو واحد الانتقال الطاقي اللي يكون ناجح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال السادس، أجل بطلب من مقدميه.

إذن ننتقل إلى السؤال السابع موضوعه "تحسين ظروف العمال والعاملات في المناجم".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السي عبد الإله، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة، عن تحسين ظروف العاملات والعمال في المناجم نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، اللي طرحتو هاذ السؤال.

هاذ السؤال حول تحسين ظروف العمال والعاملات فالمناجم، كونو على يقين السيد المستشار المحترم، أنه هاذ الموضوع ببالغ الأهمية، والوزارة كتابع

عن كتب نشاط المقاولات المنجمية ومراقبة المنشئات ديالها للحفاظ على شروط الوقاية والسلامة عبر مصالحها الخارجية.

وهاذ التتبع غادي يتحسن أكثر ملي غنصادقو كلنا إن شاء الله، على الصيغة الجديدة ديال القانون 33.13 اللي كيتعلق بالمناجم و (le statut du mineur) اللي مرتبط به.

المهمة ديال المراقبة ديال المفتشين ديال الشغل والمراقبون والأعوان اللي تابعين للوزارة كتجلى في السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشغل من خلال السهر على الصحة والسلامة ديال العمال وسلامة المنشئات المنجمية.

المهام المنوطة بالوزارة هي السهر على تطبيق القوانين اللي كتعلق بالحفاظ على السلامة ديال العاملين في المناجم، وكاين مجموعة ديال الإجراءات والتدابير اللي كنديروها، طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل، القيام بدور مفتش الشغل داخل المنجم، السهر على احترام المعايير المتعلقة ببيئة العمل والسلامة، التجهيزات والمواد المعدنية، المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والقيام بالتحريات اللازمة وإعداد تقارير ميدانية حول حوادث الشغل، اللي اليوم، وهذا التزام ديال الوزارة، كتاخذ حاليا أقل من 48 ساعة، فإيلا اعطيتكم على سبيل المثال مع الأسف كان الأسبوع الماضي واحد الحدث اللي كان فيه واحد السيد مات الله يرحمو فواحد المنجم، وكان واحد التتبع وعملنا التحريات في أقل من 48 ساعة، باش السلطات المحلية والاشتغال مع الشركة اللي كان فيها ذاك الحدث تاخذ المسؤولية ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السي عبد الإله، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

كما تعلمون، السيدة الوزيرة، فإن قطاع المعادن يكتسي أهمية بالغة نظرا لمساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي الذي يقدر بحوالي 10% وفي توفير حوالي 49.500 فرصة عمل مباشرة تقريبا، هذا فضلا عن مساهمته في الصادرات الوطنية بنسبة 26%، ودوره المحوري كذلك في تعزيز السيادة الصناعية الوطنية لبلادنا.

وأمام هذه الأرقام، فإن قطاع المناجم لا زال يواجه العديد من الإشكالات التي من شأنها أن تحد من تطوير منظومة المعادن، وتتعلق أساسا بأوضاع العاملين بالشركات المنجمية.

وفي هذا الإطار، فإنه رغم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارتكم لمراقبة منشآت المقاولات المنجمية بشأن احترام قوانين الشغل والنظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، والقانون المتعلق بالمناجم، فإنه لا يزال هناك العديد من العمال في قطاع المناجم يشتغلون في ظروف صحية ومهنية قاسية تفتقر لشروط السلامة المهنية، خاصة في ظل ضعف المراقبة.

إن تكرار وقوع بعض الحوادث المميتة التي يروح ضحيتها سنويا عددا من عمال المناجم، يجعلنا نتساءل حول مدى احترام بعض الشركات العاملة في هذا القطاع لقواعد السلامة داخل منشآتها المنجمية؟ وتطبيق الضوابط الموصى بها للتعامل مع المخاطر التي تهدد السلامة العامة داخل مراكز العمل؟ خاصة في ظل الارتفاع المسجل في حوادث الشغل بهذه المراكز.

وعلى سبيل المثال، فإن الشركة المنجمية "تويسيت" ووفقا للمعطيات التي توصلنا بها من المكتب المحلي لنقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بخنيفرة، عرفت 3 حالات وفيات خلال هذه السنة، كان آخرها يوم 12 دجنبر 2024، وبخصوص هذه الشركة فإن المستخدمين العاملين لديها لا يزالوا ينتظرون جوابها عن العديد من المشاكل العالقة.

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وإذ ندعو إلى ضرورة النهوض بالأوضاع المهنية والاقتصادية والاجتماعية لعمال المناجم ورد الاعتبار إليهم وصون كرامتهم بما يضمن حقوقهم وحمايتهم من الأخطار المهنية، فإننا نؤكد أن مسؤولية بعض الشركات المنجمية لا يمكن تفويضها أو تذويبها في آلية التعاقد من الباطن، من خلال نقل الالتزامات اتجاه العمال إلى بنيات غير راغبة في تحملها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة بقات لكم شي 40 ثانية إيلا بغيتو تعقبو.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

غادي نزيد غير واحد النقطة هو أنه القانون 33.13 غادي يبدا المسار ديالو ديال المصادقة اليوم، فلذلك حان الوقت أننا نعاودو نحينو هاذ القانون.

هو طبعا كان فيه بعض الملتزمات اللي تنزلو على أرض الواقع، ولكن إيقاف الشغل فالمقاولات المنجمية، السحب ديال الرخص، هو أيضا كاين فالقانون وتنفعلوه كلما اقتضت الحالة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الثامن موضوعه "الأمن الطاقي".

الكلمة للسي لحسن نازهي من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نجدد مرة أخرى طرح إشكالية الأمن الطاقي ببلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم لطرحكم هذا السؤال على الأمن الطاقي.

هو، كيف ما كتعرفو، تعزيز الأمن الطاقي ببلادنا هو من أولوية الأولويات، ماكاين حتى شي شك في ذلك، وأولوية طبعا البرنامج الحكومي فيما يتعلق تزويد الاقتصاد الوطني، ولكن أيضا المجتمع المغربي بطاقة متجددة، بطاقة نظيفة وتكون أيضا تنافسية ورخيصة في التكلفة.

المغرب، كيف ما أشرت ليه في السؤال المحوري، منذ انطلاقة الإستراتيجية الطاقية الوطنية عمل عدة تدابير لتحقيق هاذ الأمن الطاقي، فكيف ما كتشوفو، كان مجموعة ديال الإكراهات على الصعيد الدولي، رغم ارتفاع الأسعار غير فجارتنا الاسبانية ديال الكهرباء، ماكانش واحد الأثر ملموس فالشكل على الساحة الوطنية فيما يخص توفير الكهرباء، نفس الشيء إيلا اخذينا المواد الأخرى اللي كتستعمل من طرف العائلات المغربية.

فاليوم الحصيلة هو أنه زدنا سرعنا الوتيرة ديال الاستثمارات في الإنتاج، كيف ما أشرت لها فالسؤال المحوري، ولكن اليوم كاينة واحد مفترق الطرق اللي احنا تنشتغلو عليه، هو نشتغلو على المنظومة الطاقية ككل، بطريقة متجانسة مع كل المؤسسات، تحت الوصاية ديال الوزارة، ولكن أيضا مع القطاع الخاص، لأنه كيف ما عرفتو، الاستثمارات اللي كتدار فهاذ القطاع ما تقدرش تدار غير من طرف الدولة، لابد أن القطاع الخاص يشتغل فهاذ الميدان، ومشكورين طبعا، خدامين معنا في مجموعة ديال الاستثمارات، بما فيه طبعا البنيات التحتية، بما فيه النقل، بما فيه التوزيع.

فلذلك، احنا اليوم هاذوك الخمسة دالمحاور اللي اشرت لهم بدات تتبين بعض المكتسبات اللي دارت فهاذ الثلاث سنوات الماضية، إيلا اخذيت غير التثمين ديال الموارد والطاقات المحلية البديلة، اللي كتبلغ اليوم أكثر من 9 جيغاواط ما بين 2023 و2027، هاذ الشي راه 88 مليار ديال الدرهم اللي خصها تستثمر، وما غاديش تستثمرها غير الدولة، ما غاديش يستثمرها غير المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، أو مكاتب أخرى اللي تابعة للدولة.

المخطط المتعدد السنوات ديال التجهيز الكهربائي فيه أكثر اليوم من 30% اللي غادي تمشي للشبكة فيما يخص التعزيز ديالها.

فيما يخص المخزون الاحتياطي الطاقي ديال المواد البترولية وغاز البوتان، اليوم وصلنا واحد المستويات اللي كتفوت الاحتياجات ديال المغرب، كاين مجموعة ديال التساؤلات اللي خصنا نتكلمو عليها في هاذ المجلس الموقر، على واش خصنا 30 يوم أو لا 60 يوم ديال المخزون فالفيول؟ بما أن بغينا نخرجو من الفيول، أو لا خصنا 60 يوم ديال المخزون فغاز البوتان؟ لأن كنستعملو غاز البوتان كل يوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

على الرغم من السعي الحثيث لتحقيق السيادة الطاقية ببلادنا منذ 2009، إلا أن التبعية ماتزال تفوق 90%، بحيث أن الطاقات المتجددة لا تمثل سوى 10% من المزيج الوطني وبنسبة تقدم لا تتجاوز نصف نقطة كل سنة، في المقابل تمثل الطاقات البترولية أكثر من 52% وتشكل المحروقات مثل الغازوال والبنزين حوالي 70% من هذه النسبة.

هذه الوضعية الحرجة تجعل من الضروري إعطاء الأولوية لضمان الحاجيات الوطنية من الطاقات البترولية، خاصة في السوق الاحتكارية التي تعاني منها المحروقات بالمغرب.

فمنذ تحرير الأسعار، شهدت البلاد زيادات متتالية، أثقلت كاهل المواطنين وأثرت سلبا على القدرة الشرائية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، التي تؤثر مباشرة على الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية إعادة تشغيل مصفاة "لاسامير" لما لها من دور محوري في ضمان الأمن الطاقي وتحقيق التوازن في سوق المحروقات، ذلك أن إعادة تشغيل هذه المعلمة الوطنية سيساهم في تحقيق استقرار أكبر في الأسعار، ويخفف من الضغط الاقتصادي على المواطنين، خاصة في أوقات الأزمات.

إن مضي "لاسامير" في هذا المسلسل لما نهاية يطرح موقف الحكومة بخصوص مستقبل صناعة تكرير البترول في المغرب.

السيدة الوزيرة،

إن ديون "لاسامير" التي تتجاوز 80% منها أموال عمومية يمكن استردادها غير عبر تشغيل المنشأة، مما سيساهم في تقليل الخسائر المالية المرتبطة بتوقفها.

فقد أدى توقف المصفاة منذ 2015 إلى فقدان حوالي 3500 منصب

شغل مباشر وغير مباشر، لذلك فإن إعادة تشغيلها ستعيد هذه الفرص مما سينعكس إيجابيا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة الوزيرة،

وبالتالي، فإننا نرى في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن الحل العملي يتمثل في التفويت القضائي لأصول "لاسامير" لفائدة الدولة المغربية عن طريق مقاصة الديون المستحقة، هذا الإجراء سيسمح باستعادة النشاط بالمصفاة وذلك بدون المزيد من هدر الوقت قبل فناء ما تبقى من الموارد البشرية والمعدات والآليات، خاصة وأن النزاع بين الدولة والمالك السابق قد انتهى ولم يعد هناك مبرر لتأخير القرار.

السيدة الوزيرة،

لا يمكن إنكار أن منظومتنا الطاقية تواجه اختلالات عميقة تهدد قدرتنا على تأمين احتياجاتنا الطاقية بشكل مستدام، وفي هذا السياق نشير إلى أنه من الطبيعي والبديهي أن تعطي بلادنا الأولوية لتأمين الحاجيات الطاقية البترولية بالنظر إلى وزنها الكبير في السلة الطاقية، ومن هنا يصبح من الضروري العمل على فك الاحتكار وتطوير التوزيع والتوافق حول الأسعار مع امتلاك مفاتيح التنقيب والاستخراج والتكرير، وتبقى مسألة إعادة تشغيل مصفاة "لاسامير" هي إحدى الركائز الأساسية لهذا التوجه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، استنفذتم كل الوقت المخصص لكم.

إذن نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة.

وننتقل للأسئلة الآنية الموجهة لكتابة الدولة لدى وزارة الصناعة والتجارة المكلفة بالتجارة الخارجية حول "التبادل التجاري مع الدول الإفريقية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

نرحب بكم السيد الوزير، السي عمر جحيرة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "تعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية".

السي كمال، تفضلوا.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يعد تقوية وتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين المملكة المغربية والدول الإفريقية الشقيقة والصديقة إحدى الركائز الأساسية للسياسة الخارجية لبلادنا والتي يقودها بحكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأدام عزه ونصره.

وعلى مدى 25 سنة مع العهد الزاهر لجلالته، ارتكزت ولازالت ترتكز السياسة الخارجية للمملكة تجاه البلدان الإفريقية على الاستراتيجية الخارجية للمملكة، استراتيجية متعددة الأبعاد، تروم الإسهام في إرساء أسس السلم والأمن والشراكة في تحقيق نهضة إفريقية شاملة مبنية على تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة، وفق رؤية تعاون جنوب-جنوب، وعلى قاعدة رابح-رابح.

وقد تجسدت هذه الرؤية الاستراتيجية الإفريقية في الزيارات التاريخية التي قام بها صاحب الجلالة للعديد من البلدان الإفريقية الشقيقة والصديقة، والتي أثمرت التوقيع على أكثر من 900 اتفاقية بين المغرب والدول الإفريقية، شملت مختلف الميادين والمجالات.

كما توجت هذه الرؤية الملكية السديدة اتجاه إفريقيا بعودة المغرب إلى أسرته المؤسسية بالاتحاد الإفريقي، وتوقيع المغرب على اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF[1]) وإرساء مشاريع استراتيجية كبرى للاندماج الاقتصادي، لا شك أنه مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، وأيضا مشروع المبادرة الأطلسية الرامية إلى تمكين بلدان الساحل من الولوج للمحيط الأطلسي.

فهاذ الإطار، نسائلكم السيد كاتب الدولة المحترم، عن تعزيز وتقوية جسور التبادل التجاري بين المغرب والدول الإفريقية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوعه "تعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي عبد الإله حيضر، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم السيد كاتب الدولة المحترم حول التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها من أجل توسيع آفاق التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، وتجاوز التحديات اللوجيستية والتمويلية التي تعيق التوسع في هذه الأسواق الواعدة؟

شكرا.

[1] **Z**one de **L**ibre **E**change **C**ontinentale **Af**ricaine.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثالث موضوعه "زيادة حجم المبادلات التجارية في القارة الإفريقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد الرئيس السي عبد السلام اللبار، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أعود إليكم السيد الوزير، الفريق الاستقلالي يريد الاطمئنان أكثر على حجم المبادلات التجارية مع القارة السمراء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الرابع موضوعه "تعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

تكتسي التجارة الخارجية أهمية بالغة في ترويج المنتوج الوطني وجلب العملة الصعبة وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك المغرب بذل واحد الجهود كبيرة في تنويع الأسواق والانفتاح على أسواق واعدة، في مقدمتها الأسواق الإفريقية.

من هاذ المنطلق نسائلكم السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لتعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتبادل التجاري مع الدول الإفريقية.

يمكن ليكم.. تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد عمر حجيرة، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

السلام عليكم،

أولا، لابد من أن أشكركم على الأسئلة المتعلقة بالتبادل التجاري مع الدول الإفريقية وحجم المبادلات، وهذا واحد الموضوع مهم جدا، خاصة كيف ما ذكرتو أنه في الخطاب الملكي السامي ديال صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، أكد جلالة الملك نصره الله وأيده على العمق الإفريقي للمملكة المغربية وأهمية تحويل الواجهة الأطلسية للمملكة إلى فضاء للتواصل الإنساني والتكامل الاقتصادي والإشعاع القاري والدولي.

كما أطلق صاحب الجلالة نصره الله وأيده، مبادرة على المستوى الدولي تهدف إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، وشدد جلالته في عدد من خطبه على أهمية التكامل الاقتصادي بين دول إفريقيا بما يخدم مصلحة الشعوب الإفريقية قاطبة وضرورة إرساء تنمية مشتركة قائمة على أساس التعاون الإفريقي، وعلى قاعدة كذلك التضامن الفاعل وتوحيد الوسائل والجهود، كما أشار جلالة الملك إلى أهمية تحويل النقص المسجل في المبادلات داخل قارتنا إلى فرصة حقيقية للنهوض بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة.

من هذا المنطلق، تحتل إفريقيا مكانة متميزة في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها المملكة، حيث ظلت الشراكة المغربية-الإفريقية حاضرة في مختلف المبادرات الهادفة إلى زيادة حضور المملكة المغربية وإشعاعها على المستوى الإفريقي.

وقد كانت الزيارات، كما ذكرتم، الملكية السامية لعدد من بلدان القارة الإفريقية وراء دينامية الشراكة والمبادلات التجارية التي عرفت نموا مهما خلال السنوات الأخيرة مع عدد من دول القارة الإفريقية.

وفي هذا الصدد، أعطيكم بعض الأرقام:

حققت المبادلات التجارية بين المغرب عموما وباقي الدول الإفريقية مبادلات تجارية كلها حققت رقم 36 مليار درهم سنة 2013، انتقلت من 36 مليار في 2013 إلى 52.7 مليار درهم في سنة 2023، بمعنى ارتفاع ديال 45%.

فيما يتعلق فقط بالصادرات، الصادرات المغربية نحو إفريقيا كانت بلغت في سنة 2023، 32.7 مليار درهم بنسبة تطور بلغت 100% بالنظر لسنة 2013، وهي نسبة تتجاوز بكثير معدل نمو الصادرات المغربية نحو باقي أسواق العالم، بمعنى ما نسجله مع إفريقيا لا نسجله مع باقي دول العالم، وهذا التوجه ديال صاحب الجلالة نحو الانفتاح على إفريقيا.

وتتشكل الصادرات المغربية نحو إفريقيا أساسا من الأسمدة والأسماك والسيارات وأسلاك السيارات والمواد الغذائية.

في حين بلغت الواردات من إفريقيا حوالي 20 مليار درهم، برسم سنة 2023، وتتشكل الواردات المغربية من إفريقيا أساسا من الفحم والتمور

والموارد البلاستيكية.

تدارت واحد الدراسة على مستوى وزارة الصناعة والتجارة، هاذ الدراسة اعطات بأنه للمملكة المغربية قدرات تصديرية إضافية بالنسبة لهاذ القدرات اللي تنسجلوها اليوم ديال 120 مليار درهم، هاذ 120 مليار درهم 10% فيها متمركزة في إفريقيا، بمعنى اليوم المصدرين المغاربة بالإمكانيات اللي عندهم اليوم ممكن أنهم يضيفو 12 مليار درهم كرقم إضافي للصادرات المغربية نحو دول إفريقيا.

وهاذ الصادرات كنهم قطاعات ذات أولوية منها: صناعة السيارات والصناعات الغذائية والنسيج والألبسة والصناعات الميكانيكية، وهاذ القطاعات اللي كاينة فالدراسة اللي ممكن أن كل المصدرين يستافدو من هاذ الدراسة كتوجه نحو 200 منتوج و1200 سوق.

كذلك، الدراسة اعطات إمكانية للمستثمرين والمغاربة أنه يمشيو يستثمرو في الدول الإفريقية وعندهم 60 مشروعا استثماريا في إفريقيا، كما دائما المغرب يسعى إلى أن يعقد شراكات رابح-رابح مع دول أخرى، كذلك الدول الإفريقية تسعى إلى عقد شراكات رابح-رابح مع المغرب، وهاذ 60 مشروعا استثماريا هوما مشاريع استثمارية اللي كان ممكن أننا نصنعو واحد المنتوج اللي يدخل فالمنتوجات اللي تنصدروها نحو إفريقيا، وبالتالي يكون تكامل ما بين المملكة المغربية وما تصدره إلى دول إفريقيا، والدول الإفريقية وما تنتجه، واللي تيدخل فإطار الصادرات المغربية.

وهاذ الدراسة موجودة وسيتم تعميمها، منتوج بمنتوج، سوق بسوق، وممكن أنه المصدرين فقط بالإمكانيات اللي عندهم اليوم أنهم يسجلو فقط مع إفريقيا 12 مليار درهم إضافية، وهاذ الشي غادي يعزز من رقم المبادلات ديال المملكة المغربية.

كذلك، لابد من الإشارة أنه لتجاوز التحديات التي تعيق التوسع فالأسواق الإفريقية، لابد من أننا نسجلو بأنه كاين واحد النقص فالمواصلات ما بين المملكة المغربية ودول إفريقية أخرى، وهذا ممكن يجي فالتعقيبات ديالكم، وبالتالي إن شاء الله قريبا سوف يرى النور أول خط بحري ما بين أكادير ودكار، ثم دول إفريقية أخرى عن طريق البر، وغادي يكون كذلك إنطلاق والحكومة ديال المملكة المغربية منفتحة على كل الاقتراحات اللي ممكن أنها تعزز النقل البحري، طبعا التي تخضع للقوانين المعمول بها، وانطلاقا من الموانئ المغربية إيلا كانت هناك استعداد ديال شركات ديال الربط ما بين الموانئ المغربية وموانئ إفريقية وتخضع للقوانين المعمول بها المملكة المغربية المنفتحة على كل هاته الاقتراحات.

كذلك، كاين إمكانية أننا نوضعو لكل المصدرين المغاربة واحد المنصة من الحصول على كل المعلومات ديال الأسواق الإفريقية، وكيفاش ممكن أنه يستافدو من الأسواق الإفريقية؟ وأشنو هي المنتوجات المخصصة واللي ممكن أننا نصدروها إلى أسواق إفريقية جديدة؟

كما ذكرتم، هناك فضاء جد مهم ديال التبادل التجاري الحر ما بين الدول الإفريقية، واللي أسميتو (ZLECAF) يعني منطقة التبادل الحر إفريقيا اللي تضم 53 دولة زائد المملكة المغربية، وهاذ 53 دولة متوجهة إلى 1.3 مليار مستهلك، بمعنى إمكانية الصادرات المغربية أنها تتوجه إلى 1.3 مليار مستهلك على مستوى السوق الإفريقية، واللي غادي تمكن كذلك من تنويع الصادرات ديال بلادنا نحو هاذ السوق الكبير.

وقد قام المغرب اليوم، ابتداء من سنة 2024، من التطبيق الفعلي لهاذ الاتفاقية ديال التبادل الحر داخل إفريقيا، واللي إيلا إن شاء الله، في فاتح يناير 2025 ممكن أنه يوصل لـ 90% من المبادلات التجارية ديال المواد ما بينو وبين دول إفريقيا، خاصة فـ 19 دولة الإفريقية اللي اليوم راها موجودة واستكملت كل الإجراءات القانونية، في انتظار الدول الأخرى اللي غادي تستكمل الإجراءات، بمعنى اليوم أمامنا 53 دولة إفريقية اللي ممكن أننا نصدرو لها، وممكن أننا نحققو معها رقم معاملات جد مهم.

وكاين عدة فضاءات اللي كنشتغلو فيها، كوزارة الصناعة والتجارة، وكاين كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، على المستوى الإفريقي، مثلا فشهر فبراير هناك المشاركة ديال المملكة المغربية فاللجنة ديال الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، على مستوى الوزراء بأديس أبابا، واللي غادي تكون المناقشة حول المضي قدما في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية، الإجراءات الإستراتيجية التحويلية المقترحة.

يعني كاين متابعة ديال الدول الإفريقية 54 اللي كتشتغل فهاذ الميدان ديال التبادل التجاري اللي ما بين المغرب ودول إفريقيا، وإن شاء الله، كاين المغرب سوف ينظم النسخة الثانية، بعدما نظم النسخة الأولى من هاذ المنتدى الإفريقي، المنتدى الأول ديال (ZLECAF) ديال التبادل التجاري الحر ما بين الدول الإفريقية، تنظم في أكتوبر من هاذ السنة، والسنة المقبلة كذلك بطلب من المملكة المغربية غادي يتنظم المنتدى الثاني للتبادل الحر ما بين الدول الإفريقية، واللي كتكون مناسبة لتقييم هاذ التجربة الرائدة على مستوى التبادل التجاري ما بين الدول الإفريقية، وغادي ينعقد إن شاء الله، السنة المقبلة في مدينة مراكش.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا حضرات السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي آيت ميك باقي لكم بعض الثواني.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تماشيا مع هاذ الزخم الإيجابي في المبادلات التجارية، فإننا ندعوكم للعمل على التسريع بإرساء البنية التحتية الرقمية في مجال المبادلات التجارية، مع ما تعرفه التجارة الإلكترونية من نمو مذهل وسعي بلادنا من خلال إستراتيجيات المغرب الرقمي 2030 لتبوأ موقع الريادة الإفريقية في هاذ المجال.

تنظن بأن السيد الوزير ما كيناش شي (formule magique) ياك السيد الوزير؟

غادي نوصلو هذاك الرقم، إن شاء الله، واحنا عندنا الثقة فيك، واحنا تنعرفوك تتشتغل وطموح، ولكن الله يخليك راه خصك تشارك الفاعلين الاقتصاديين، ولما تنتكلم على الفاعلين الاقتصاديين، تنتكلم على غرفة التجارة والصناعة والخدمات، مثلا، تنتكلم على تبسيط المساطر، بمعنى ملي تيجي خصنا نسهلو المستثمرين للولوج والصادرات ونعاونوه في تبسيط المساطر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السي حيضر، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

في سياق الرؤية الملكية السامية للانفتاح الاقتصادي وفي خضم المجهودات المبذولة لتعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، تبرز ضرورة التقييم الدقيق للتحديات اللوجيستية والتمويلية كخطوة استراتيجية للارتقاء بشركاتنا الاقتصادية.

فرغم التقدم المسجل، لا تزال التحديات اللوجيستية تمثل عقبة رئيسية أمام التوسع التجاري، فضعف البنية التحتية للنقل والموانئ وتعقيد المسارات اللوجيستية بين المملكة والدول الإفريقية يشكلان محددات أساسية لعملية الانفتاح، فمحدودية الخطوط المباشرة للشحن البحري والجوي تطيل مادة التسليم وترفع التكاليف مما يضعف القدرة التنافسية لمنتجاتنا.

على صعيد التمويل، تواجه المقاولات الوطنية تحديات جوهرية في الولوج إلى الأسواق الإفريقية، فرغم وجود آليات الدعم، لا تزال المنظومة التمويلية تفتقر إلى المرونة اللازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأسواق الناشئة، فضلا عن صعوبة الحصول على ضمانات بنكية وكذا ارتفاع تكلفة التمويل، مما يشكل عائقا حقيقيا أمام توسع نسيجنا المقاولاتي.

وعليه، السيد كاتب الدولة المحترم، نحتاج اليوم إلى آليات مالية مبتكرة كالتأمين على الصادرات وخطوط تمويل ميسرة وآليات ضمان المخاطر التي تشجع المقاولات على الاستثمار في هذه الأسواق الواعدة.

في الختام، إن النجاح في تجاوز هذه التحديات يتطلب رؤية استشرافية وإرادة سياسية قوية، مع الحفاظ على الدينامية الإيجابية المسجلة في علاقتنا مع الدول الإفريقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير المحترم،

أولا، باسم الفريق الاستقلالي ننوه بالمجهودات التي تبذلونها على رأس هذه الوزارة.

فبالنسبة لنا لا نشكك في مدى التزام المغرب تحت الريادة السامية لجلالة الملك محمد السادس أيده الله، والدليل واضح، نحن المغاربة بفضل هذه السياسة استطعنا أن نجمع 50 ألف إفريقي بالوثائق، وأصبحوا يتمتعون بكافة الحقوق التي يتمتع بها المغربي.

نعم، لم نكن، لم يتجرأ المغرب ولو مرة واحدة أن ترك إخواننا الأفارقة على الحدود، نحن مغاربة معروفين بالكرم، معروفين بالاستقبال، أرض المغرب هي أرض مضيافة، وهذا ما يجعلنا نطرح هذا السؤال، سيما وأنتم شباب، وأنتم كافة القوة والإرادة السياسية والوطنية تستطيعون أن تطوروا وتزيدوا في حجم المبادلات التجارية مع القارة السمراء.

نعم، السيد الوزير، لا نشكك في مدى اجتهاد المغرب ككل لربط علاقات ودية مع الأفارقة، والحمد لله، التاريخ يشهد لنا بأن جل الدول الإفريقية الصديقة والشقيقة أسست وجعلت من الداخلة والعيون مدن بسفارات إفريقية صرفة، وهذا ما يؤكد أيضا دعم الوحدة الترابية التي هي صلب الموضوع التي نسعى ونجتهد فيه كمغاربة ككل.

السيد الوزير،

نطمح إلى المزيد من المبادلات التجارية، لأن في ذلك سر نجاحنا، خاصة ونحن نتمتع بالأمن والاستقرار، العنصرين الثابتين في كل تنمية.

شكرا.

أستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السي حسن شميس، تفضلوا.

المستشار السيد حسن شميش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، كنبغيو نشكرو السيد الوزير على هاذ التوضيحات المهمة اللي تقدمتم بها واللي كتبين على العمل الجدي والملموس اللي كتقوم به الحكومة في سبيل تعزيز التبادل التجاري للمملكة مع باقي الدول الإفريقية، في إطار واحد النظرة مستقبلية للانفتاح الاقتصادي لبلادنا على القارة الإفريقية، وكذلك انسجاما مع الرؤية الإستراتيجية الواعدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبأهمية التعاون والانفتاح على دول القارة الافريقية.

وفي هذا الإطار، لابد أن نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة، عاليا المبادرة الأطلسية التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله ونصره، لتعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي وخلق فرص استثمارية وتجارية تشكل نواة أساسية للتحول الاقتصادي بالمنطقة، والتي سيلعب فيها ميناء الداخلة الأطلسي دورا مهما لتعزيز مبادلات تجارية مع الدول الإفريقية، في نظرة استراتيجية حكيمة لبناء أفق اقتصادي وتجاري قوي بين المملكة المغربية والدول الإفريقية.

السيد الوزير المحترم،

من موقع الأهمية الكبرى التي تلعبها الدبلوماسية التجارية في تعزيز روابط التعاون والصداقات العميقة بين المغرب وأشقائنا وأصدقائنا من دول إفريقية، ندعو إلى التركيز التجاري أكثر على الأسواق الإفريقية ذات الطلب المتزايد على منتوجاتنا، مع الأخذ بعين الاعتبار التكافؤ الاقتصادي، حتى تحقق هاذ الاتفاقيات التجارية غاياتها الدبلوماسية والتجارية بمنطق رابح-رابح، إذ أن علاقات التبادل التجاري يجب أن تكون مبنية بالأساس على مبدأ التكامل والتعاون.

وفي إطار، يعمل كذلك على تطوير المكانة الاقتصادية لبلادنا وتعزيز انفتاحها الاقتصادي وفي جو تعاوني يحقق السلامة والأمن لقطاع النقل المغربي الدولي، وللسائقين المغاربة المشتغلين على هذا المحور.

السيد الوزير المحترم،

لابد من التأكيد على أن الانتماء إلى العمق الإفريقي والمكانة المتميزة لبلادنا على جميع المستويات، بما في ذلك موقعنا الجغرافي كبوابة إفريقيا على أهم الاقتصاديات العالمية والاستقرار الذي تحظى به بلادنا، كلها عناصر مهمة تتيح فرص كبيرة لتعزيز العلاقات التجارية مع محيطنا الإفريقي، الأمر الذي يتطلب دراسات جدية عميقة للأسواق المتاحة، حتى نتجنب بعض الأخطاء التي سقطت فيها الحكومات السابقة، والتي اضطرت معها هذه الحكومة لمراجعة مجموعة من الاتفاقيات وإعادة النظر فيها، وهو ما يتسبب في هدر كبير للزمن التنموي.

وفقكم الله السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيبات.

تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على التفاعل ديالكم.

أولا، السيد المستشار المحترم، غدا إن شاء الله مع 10 كاين لقاء في كتابة الدولة ديال التجارة الخارجية مع كل رؤساء الغرف من أجل إشراكهم فواحد السلسلة ديال المشاورات اللي بدات هاذي شهر، واللي بدات مع عدد من المؤسسات اللي عندها اهتمام بالتجارة الخارجية، ودزنا للجهات وبقات جهة وحدة غادي تجي فالسؤال الموالي.

وغدا، إن شاء الله، في سلسلة المشاورات جلسة خاصة مع السادة رؤساء الغرف التجارية ب 12 اللي كاينة فالمملكة المغربية، باش نتشاورو حول النتائج والمخرجات اللي وصلنا لها إلى حدود اليوم، بمعنى كاينين كشريك أساسي.

كاين كذلك، الدليل الرقمي اللي كنوجدوه إن شاء الله، واللي غادي يكون مصاوب بـ (l'intelligence artificielle)، بالذكاء الاصطناعي اللي ممكن أنه يساعد كل المصدرين للتعرف على الأسواق الإفريقية، وأشنو هوما المنتوجات اللي ممكن أنها تصدر لهاذ الأسواق الافريقية، وغادي نستعملو التكنولوجيات الحديثة باش تكون مساعد لكل المستثمرين وكل الفاعلين الاقتصاديين.

كذلك، على المستوى ديال الخطوط البحرية بحال اللي قلت لكم، كاين خط ديال أكادير - دكار، واللي غادي يبدا إن شاء الله، والمملكة المغربية مستعدة ومنفتحة على كل الاقتراحات اللي ممكن أنها تساعدنا باش نديرو التنقل من الموانئ المغربية نحو دول إفريقية، طبعا خصها تخضع للشروط القانونية، وما عندنا حتى شي مشكل، خاصة وأنه اليوم المملكة المغربية بفضل السياسة الحكيمة ديال سيدنا الله ينصرو، وعندنا قريبا ميناء الناظور غرب المتوسط، وكذلك حتى الميناء ديال الداخلة الأطلسي والموانئ الأخرى اللي كتشتغل، وبالتالي عندنا قاعدة مينائية جد متميزة على مستوى المملكة المغربية.

التأمين كذلك، غدا إن شاء الله، كاين لقاء بحضور السيد وزير الصناعة والتجارة، حول موضوع التأمين ديال الصادرات واللي يشغل بال عدد من المصدرين، وكيفاش ممكن أننا نتجاوزو ذاك التخوف ديال التصدير نحو البلدان اللي ممكن أنه خص يكون عندهم التأمين، باش يرتاحو للعلاقات التجارية ديالهم.

كذلك، كاين اليوم أسواق تقليديا كتشتغل معها المملكة المغربية فالصادرات ديالها، ولكن سوف نشتغل في القريب العاجل ابتداء من بداية

السنة ديال 2025 في إطار تعزيز الحضور فالأسواق الجديدة الافريقية، واللي خص المملكة المغربية تتجه لها من أجل تحقيق أرقاما جديدة، خاصة وأنه اليوم بحال اللي قلنا كاين فضاء ديال التبادل التجاري (la ZLECAF) واحد الفضاء ديال التبادل التجاري كيهم المغرب و53 دولة أخرى.

ولهذا، 19 دولة اليوم موجودة، الدول الأخرى حتى هي غادية تنضاف، وبالتالي أمامنا سوق مهم اللي ممكن أننا نعززو فيه الصادرات ديالنا، وغادي يكون عندنا إمكانية ديال الرفع من رقم المعاملات ديال الصادرات المغربية، خاصة مع الدول الافريقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان الموواليان، حول "العرض التصديري"، تجمعهما أيضا وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "تعزيز العرض التصديري الوطني".

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي سعيد شاكر.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،عن تعزيز العرض التصديري الوطني نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه "تعزيز وتطوير تنافسية العرض التصديري".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لتقديم السؤال.

تفضلوا السي الحاج الطيب المساوي، تفضلوا.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان الوزيرتان،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات المتخذة لتعزيز وتطوير تنافسية الصادرات الوطنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤالين المتعلقين بالعرض التصديري.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على طرح هاذ السؤال اللي كيجي فوقتو، وخاصة أننا نهيئ لبرنامج عمل ديال 2025-2026، الخاص من أجل تعزيز الصادرات ديالنا.

وانسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، اليوم نعمل على أساس أنه نطورو من أرقام ديال الصادرات المغربية، وخاصة وأنه التعديل الحكومي الأخير، سيدنا الله ينصرو وضع كتابة دولة مع الحكومة من أجل خلق واحد الدينامية جديدة في عدد من القطاعات ومن بينها التجارة الخارجية.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، وهاذي فيها إشارة للأهمية ديال القطاع ديال التجارة الخارجية في أول خروج شهري، للسيد رئيس الحكومة في مجلس النواب، كان الموضوع هو التجارة الخارجية كرافعة ديال الاقتصاد الوطني، وفي مجلس المستشارين اللي كانت فالجلسة الموالية الشهرية، الصناعة، بمعنى كاين واحد الأرقام مهمة ممكن أنها تسجلها الصناعة وكذلك نعززو الصادرات المغربية.

وهاذ الشي كله يأتي انسجاما مع قاله وما صرح به السيد رئيس الحكومة، على أساس أنه التشغيل وخلق مناصب شغل جديدة، هو الانشغال، وهو الانشغال رقم واحد، هو الآن الورش رقم واحد للنصف الثاني من عمر هذه الحكومة.

إذن، عرفت الصادرات المغربية كيفما كتعرفو واحد التطور مهم خلال السنوات الأخيرة:

- 148 مليار درهم سنة 2023، عوض 45 مليار درهم سنة 2014، بزيادة 15%؛
- الفوسفاط ومشتقاته: 76 مليار درهم سنة 2023 مقابل 38 مليار سنة 2014؛
- النسيج والجلد: 46 مليار سنة 2023 عوض 34 مليار؛
- الصناعات الغذائية: 43 مليار درهم سنة 2023 عوض 23 مليار.

ولأول مرة اليوم المغرب الحمد لله بفضل السياسة الحكيمة ديال سيدنا، نحن نتكلم على صناعة الطائرات، 23 مليار درهم سنة 2023 عوض 8 ديال المليار سنة 2014، هاذ الأرقام هاذو كيما كتعرفو الصادرات المغربية اليوم حوالي 6000 مقاولة كتشتغل كشركات مصدرة، فيها 3000 شركة كتشتغل باستمرار، و3000 شركة كتشتغل حسب الإمكانات المتاحة وحسب المناخ ديال الأعمال.

كاين كذلك المغرب اليوم عندو شركاء قارين اللي هوما خاصة الاتحاد الأوربي وعلى رأسها فرنسا وإسبانيا، وكذلك دول أخرى اللي عندها قدرات تصديرية، بحال اللي قلت لكم 12 مليار على المستوى الإفريقي، ولكن على المستوى العالمي عندنا قدرات تصديرية ديال 120 مليار درهم، وهاذ الشي اللي جعل أنه بالنظر للتواجد ديال واحد الدراسة موجودة ودارتها الوزارة ديال الصناعة والتجارة، مباشرة بعد التعديل الحكومي، قامت كتابة الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلفة بالتجارة الخارجية بالقيام بعدد من

الجلسات التشاورية بدات بـ (la CGEM[2]) ثم (l'ASMEX[3]) ثم المؤسسة ديال المقاولة العائلية.

وبعد ذلك كان ولابد انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، أننا ننزلو السياسات القطاعية على المستوى الجهوي، ودرنا 11 جهة من أصل 12، وهاذ السلسلة ديال المشاورات هي أساسا من أجل تعزيز العرض التصديري ديال المملكة المغربية، وهاذ العرض التصديري غادي يجي من الاقتراحات ديال الجهات، لأنه لابد من إشراك الجهات ولابد من إشراك المقاولة على مستوى الجهات، ولابد من أنه يكون واحد العرض تصديري يشتغل فيه كل الجهات ديال المملكة بـ 12، لأنه كاين تفاوت ما بين الجهات، كاين في بعض الأحيان الجهات اللي مازال ما وصلش لواحد الأرقام اللي ممكن أنه ساهل توصل لها.

وبالتالي، بغينا فهاذ الإطار التشاوري أننا نشركو بالأرقام وبالمعطيات كل الجهات باش نوجدو إن شاء الله لواحد البرنامج اللي غادي يتعرض عليكم، خاصة أنه المشاورات كذلك شملت مجلس النواب ومجلس المستشارين أثناء المناقشة ديال القانون المالي ديال 2025.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السي شاكر تفضلوا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

أشكركم على قبولكم الجواب على هذا السؤال الآني.

والأكيد أن بلادنا تراهن على تعزيز الإنتاج المحلي من خلال تعويض الواردات بمنتجات مصنعة محليا، حيث اشتغلت هذه الحكومة بإرادة وعزيمة قوية على وضع حزمة من الإجراءات والتدابير الجريئة لتوجيه المنظومة الاستثمارية الوطنية نحو القطاعات الواعدة لتقليص عجز الميزان التجاري الذي يؤثر على الميزانية العامة للدولة.

فإلى حدود بداية 2024، يعني شهر أكتوبر، سجلت الواردات ارتفاعا بنسبة 4.8% لتصل إلى حوالي 555 مليار ديال الدرهم، أما الصادرات المغربية، فارتفعت بنسبة 5.3% أي بحوالي 330 مليار ديال الدرهم، وذلك يكون عجز الميزان التجاري حوالي 4%.

وبسبب السياسة الفعالة للحكومة، انخفضت قيمة واردات المنتجات الخام بنسبة 3.5%، وانتعشت صادرات عدد من القطاعات الحيوية مثل قطاع السيارات وقطاع الطيران، وبالضبط قطاع التجميع ومبيعات الفوسفاط ومشتقاته.

من خلال هذه النتائج يتبين الأثر الإيجابي للسياسة الحكومية، إذ لا شك أن هذا التصور الحكومي الجديد قد وضع على رأس الأولويات تطوير الاقتصاد الوطني الصناعي وتنويعه لتحسين جاذبية المغرب، مع استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتنويعها.

في المقابل، السيد كاتب الدول المحترم، هناك إشكاليات حقيقية تعيق تنزيل هذه الرؤية، والتي تتمثل في:

- تمويل الاستثمارات، خصوصا المتعلقة بالمقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، مع ضرورة إخراج المرسوم الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا؛
- النقطة الموالية تتعلق بتأهيل المناطق الصناعية والعقار الموجه للاستثمار في القطاعات الواعدة، مع التأكيد على ضرورة خلق مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- دعم قطاع النسيج والجلود؛
- دعم المقاولين الشباب وتشجيع الكفاءات البشرية؛
- محاصرة الاقتصاد غير المهيكل وكل أشكال الريع والاحتكار.

لذلك نطالبكم، السيد كاتب الدولة المحترم، بالاشتغال أكثر على معالجة هذه الاشكاليات لدعم الصناعة الوطنية، من خلال تحفيز منظومة الاستثمار الخاص من أجل مواصلة تقليص عجز الميزان التجاري وتعزيز العرض التصديري، عبر دعم صمود المقاولة الوطنية وتشجيعها ومواكبتها.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي محمد عموري، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم.

منذ تربع صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه المنعمين، عزز بلادنا انفتاحه الاقتصادي تدريجيا، لاسيما من خلال تعدد اتفاقيات التبادل الحر وكذا إطلاق إستراتيجيات من قبيل مخطط الاقلاع الاقتصادي، الأمر الذي مكن بلادنا اليوم من التموقع من ضمن الاقتصادات المنفتحة.

واليوم أضحى المغرب بمثابة منصة إقليمية رائدة وموثوقة ذات نسيج اقتصادي قادر على تلبية متطلبات العديد من حاجيات السوق الدولية، ومع

[2] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

[3] **A**ssociation **M**arocaine des **Ex**portateurs.

ذلك يبقى التحدي الرئيسي لبلدنا هو إعادة التوازن إلى ميزاننا التجاري، الذي يسجل معدل تغطية لا يتجاوز 60.1% وما سيترتب عنه من آثار إيجابية على التنمية في الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ندعوكم إلى العمل على تحقيق هذه الأهداف، وذلك مع الارتكاز على رافعتين أساسيتين:

الرافعة الأولى: هي تطوير إستراتيجية تسويق عالمي للمنتجات المغربية، وذلك من خلال زيادة المواد المخصصة للدعم والمنح المقدمة للمشاركة في المعارض الدولية للمصدرين الجدد، (les primo-exportateurs) وتعبئة الخدمات الاقتصادية للسفرات في توجيه الشركات نحو الفرص المناسبة، وكذلك إنشاء آليات جديدة للتأمين، كما أشرتم إليه السيد الوزير في جوابكم السابق.

الرافعة الثانية: وهي تسهيل إجراءات التصدير، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية لتقليل أوقات العبور وتوفير منصات رقمية تسهل هذه العمليات، لما لها من تأثير سلبي على الوفاء بالمواعيد النهائية للعملاء الدوليين، وكذلك تطوير خطوط بحرية مباشرة على غرار ما قامت به الحكومة المغربية، الخط ما بين أكادير ودكار، وتسريع إجراءات اعتماد المختبرات المغربية لتطبيق معايير الجودة والامتثال للمواصفات الدولية، مما سيساهم في خفض التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية للشركات الوطنية.

وفي الأخير، فإن تعزيز التنافسية وتوسيع عرض المنتجات المغربية القابلة للتصدير يتطلب، السيد الوزير، تضافر الجهود بين الحكومة وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ووضع إستراتيجية تواكب التحولات العالمية وتستفيد من الفرص المتاحة لتحقيق النهضة الاقتصادية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبين.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا على كل التعقيبات.

أولا، لابد ما نعطيكم بعض الأرقام، مليار درهم من المواد الصناعية موجهة للتصدير يوميا، تسجلها بلادنا، 88% من الصادرات السلعية مواد صناعية، 38% من المقاولات هي مقاولات صغرى ومتوسطة، كيما كتعرفو المفخرة اليوم اللي كتسجلها بلادنا نصنع سيارة كل دقيقة.

والصادرات المغربية كل هذا الزخم اليوم نغطي فقط 39% من دول العالم، بمعنى مازال عندنا ما نشتغلو، كاين مازال إمكانيات كبرى باش هاذ الرقم اللي كاين اليوم ديال 60% اللي كيغطي الواردات باش يرتفع وباش يوصل لأرقام أحسن من هاذ الشي، خاصة وأنه عندنا الكثير من الأوراش اللي كنشتغلو عليها.

الصادرات المغربية من السلع: 71.8% في اتجاه الأسواق الأوربية منها 63.3% في اتجاه الاتحاد الأوروبي، 7.6% من الصادرات الوطنية في اتجاه أسواق الدول الإفريقية، 8.8% من الصادرات الوطنية في اتجاه الأسواق الأمريكية منها 3% في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك 9.3% من الصادرات الوطنية في اتجاه أسواق الدول الأسيوية، منها 1.2% في اتجاه أسواق الدول العربية من نفس القارة.

كما تفضلتو وقلتو، اليوم كاين إمكانية، الوزارة غادي تدير إمكانية ديال خلق، غادي تكون واحد المنصة رقمية موجهة للمنتوجات المغربية، (trade.ma) اللي غادي تكون بإمكانية التواصل ما بين المصدرين المغاربة وما بين المستوردين على المستوى العالمي لتسهيل التواصل فيما بينهم ولتسهيل استغلال التكنولوجيات الحديثة من أجل تطوير الصادرات المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة معنا.

ونرحب بالسيدة وزيرة المالية.

وننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه لقطاع الاقتصاد والمالية وموضوعه "آفاق وآليات القمة المالية الإفريقية المنعقدة ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي المصطفى الدحماني، تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

هو السؤال نفسه ولكن بصيغة أخرى حول تعزيز مكانة المغرب في النظام المالي الإفريقي في ضوء القمة المالية الإفريقية التي انعقدت مؤخرا ببلادنا ؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، بغيت نقول أن هاذ القمة جات نقولو في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية للتعاون جنوب-جنوب، وخاصة مع القارة الإفريقية وأشار لها زميلي، السيد الوزير هاذي نقولو مظاهرة من ضمن مظاهرات أخرى، كانت

كذلك البنك الإفريقي نظم للمرة الثانية منتدى حول الاستثمار في إفريقيا.

فيما يخص نقولو موضوع هاذ القمة هو نقولو التمويل بشكل عام فالقارة الإفريقية والآليات فالقطاع المالي، يمكن غير واحد الرقم مهم نعرفوه فالقارة الإفريقية، الحاجيات لا في الاستثمار في البنيات التحتية، في الشمول المالي، وكذلك الانتقال الرقمي غادي يتخصص له 1200 مليار دولار من هنا لـ 2030، وبالتالي حان الوقت باش يكون حلول نقولو قارية خاصة بدول القارة.

كاين كذلك تحديات مشتركة، كنعرفو كل هاذ الدول عندها تحويلات مهمة من المواطنين القاطنين في الدول خارج القارة، واللي كتكلفهم واحد المعدل ديال 8% إيلا قارنا مع دول أخرى 6%.

إذن أمام هاذ التحديات، كان لابد أولا أن نقاسمو زملاءنا لا في البنوك المركزية أو في وزارة الاقتصاد والمالية والقطاع الخاص التجربة الناجحة للمملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، في القطاع المالي بشكل عام وكذلك فنجاح الأبناك وشركات التأمين في القارة الإفريقية، وكذلك نلقاو فرصا لتبادل التجارب، كنشوفو تجارب كذلك فدول أخرى ككينيا اللي كتهم الشمول المالي اللي عندها أهمية جدا، وكذلك كاين، نقولو، أفق فالتبادل التجاري.

فاليوم، تنستعملو عملات خارج العملات الإفريقية اللي كتكلف، ما عندناش (plateforme) مشتركة، وبالتالي تنوهو بهاذ المبادرات اللي كتمكننا باش نكونو فالموعد ديال هاذ أفق التنمية القارية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السي الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

بدورنا، السيدة الوزيرة، لا يسعنا إلا أن نهنئكم على نجاح هاذ القمة المالية الإفريقية، فمرة أخرى تثبت بلادنا مكانتها المحورية في الدبلوماسية الاقتصادية الإفريقية، عبر النجاح الباهر في تنظيم هذه القمة، وفق رؤية واضحة لتعزيز مكانة القوى المالية لإفريقيا واحتضان الفاعلين الماليين الأفارقة من بنوك مركزية ومؤسسات مالية واقتصادية، كما أسلفتم.

فلقد شكلت هذه القمة فرصة لاستكشاف الحلول الملموسة لبناء نظام مالي إفريقي شامل ومستدام ومبتكر، قادر على الاستجابة لتحديات التحول المناخي والتحول الرقمي، وبلادنا مؤهلة بحكم تجربتها ونجاح سياساتها المالية وقوة نظامنا البنكي، لريادة التجربة الإفريقية في اعتماد نماذج للتمويل، مستدامة ومبتكرة، لتسريع تطوير البنية التحتية والطاقات المتجددة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

إنها فرصة، السيدة الوزيرة، أمام قطاعنا المالي لاستكشاف الآليات الإستراتيجية من قبيل صناديق الإيداع وتكامل التكنولوجيات المالية وتعبئة الموارد اللازمة للنمو.

ونعتقد أن وزارتكم قادرة على لعب دور محوري في قيادة مبادرات التنسيق التنظيمي، في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، قصد بناء بيئة مالية متكاملة، كما أن بلادنا مؤهلة لاستثمار الفرص التي توفرها الأصول البديلة والعملات الرقمية المعتمدة من طرف الأبناك المركزية، والتي يوفرها الذكاء الاصطناعي، وهي فرص يمكن توظيفها في تحديث التدفقات والمدفوعات عبر الحدود وفي تعزيز الشمول المالي، كما ذكرتم، كما يمكن استثمارها في سياسات التحول المتعلقة بالنظم الزراعية في إفريقيا، وخاصة تمويل الابتكار المتعلقة بـ (Agritech) والمستندات الخضراء باعتبارها رافعة رئيسية لتعزيز التمويل المستدام والأمن الغذائي في قارتنا الإفريقية.

السيدة الوزيرة،

لا ننسى أن هذه القمة فرصة لبلادنا لاستكشاف الأفاق المرتبطة بالمدخرات الإفريقية والمدفوعات المتكاملة، باعتبارها محركات أساسية لتعزيز الاقتصاد وتعزيز الاستقلال المالي لإفريقيا، إنها فرصة تقتضي الاستثمار في العمل الجدي والإصلاحات التشريعية والمؤسساتية الضرورية لمواكبة التحولات التي تشهدها المنظومة المالية العالمية في زمن الذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة والرقمية.

وبمناسبة هذا السؤال، نثير معكم السيدة الوزيرة مسألة التأطير القانوني للعملات المشفرة، خاصة أن انتشارها يهدد أمن المنظومة المالية الوطنية، وضرورة تعزيز برامج التوعية، بسبل التداول السليم للعملات المشفرة والوقاية من الممارسات المنافية للقانون ومحاربتها بما يسهم في ضمان حماية ملائمة للمستخدمين والمستثمرين ويحافظ على إمكانية الاستفادة من هذه الابتكارات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، بقات لكم 40 ثانية للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

أولا بغيت غير يكون نداء للشركات الناشئة المغربية، أنهم عندهم كذلك هنايا فرص لتطوير العمل ديالهم، لا داخل السوق المغربي وكذلك السوق القاري.

فيما يخص (les Cryptomonnaies) احنا راه كاينة واحد الوثيرة ماشية عالميا وشفنا نقولو التصريحات اللي قامت بها الرئيس، نقولو اللي تنتقد في الولايات المتحدة.

وبالتالي ضروري أن نتطرقو لهاذ الموضوع ويكون تقنين هاذ النوع من النقود، ونهيئو أنفسنا للمستقبل، كاين خطر ولكن كاين كذلك فرص في

المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني موضوعه "تعبئة العقار العمومي لفائدة المشاريع الاستثمارية".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السي لحسن الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول تعبئة العقار العمومي لفائدة المشاريع الاستثمارية، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل، العقار عندو دور مهم فجميع القطاعات، نقولو لا الاجتماعية وكذلك في الاستثمار، وبالتالي نعطيكم بعض المعطيات حول الحصيلة ديال هاذ السنة في دعم الاستثمار والتجهيزات العمومية من خلال تعبئة تقريبا 18.000 هكتار لفائدة مختلف الأنشطة القطاعية اللي غادي تمكن من إنجاز 152 مشروعا، بمبلغ استثمار يناهز 19 مليار درهم.

كذلك، تعبئة ما يفوق عن 1000 هكتار لإنجاز مشاريع كذلك فالقطاع الفلاحي وتخصيص 322 هكتار لفائدة الإدارات العمومية، وكنعرفو الوتيرة اللي كنمشيو بها، خصوصا في قطاعات الصحة، قطاعات ديال التعليم والبنية التحتية، هاذي من جهة، أي إدارة الأملاك الخاصة للدولة معبأة من أجل توفير هاذ العقار.

من جهة أخرى، لابد من تصفية نقولو هاذ العقار كذلك وحمايته، فتم تأسيس الرسوم العقارية لمساحة كتناهز 349.000 هكتار، كندافعو كذلك فالمحاكم عدد ديال القضايا اللي ربحنا قسط مهم جدا وتمكنا من استرجاع عدد من هاذ الأملاك باش تستثمر كذلك في المشاريع الكبرى للبلاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السي لحسن الحسناوي، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم القيم.

ونؤكد لكم أن الاستثمار بشقيه العمومي والخاص، يمثل رافعة مهمة للتنمية والتطور الاقتصادي.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن ما خصصته الحكومة هذه السنة من ميزانية تقدر بـ 340 مليار درهم من الاستثمار العمومي، وهي ميزانية تعكس حرص الحكومة على تطوير هذا القطاع الذي يسهم بشكل كبير في تعزيز الدينامية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الشغل.

وفي هذا الصدد، نشيد بعمل الحكومة التي اتخذت مجموعة من التدابير والاستراتيجيات المبتكرة من أجل الرفع من الاستثمارات، من بينها تعبئة العقار العمومي لفائدة المشاريع الاستثمارية، وهي إحدى الاستراتيجيات الأساسية التي تعتمدها الحكومة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات في مختلف القطاعات، حيث تهدف إلى استغلال الأراضي والممتلكات العمومية التي تملكها الدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية من أجل جلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وفي هذا الصدد، عملت مديرية أملاك الدولة خلال السنوات الأربع الأخيرة على تعبئة أزيد من مليون هكتار لمواكبة أهم الأوراش، لاسيما تلك المتعلقة بتأهيل البنيات التحتية الأساسية والمشاريع التنموية الكبرى، حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات ما يفوق 915 مليار درهم، وساهمت في إحداث أزيد من 120.000 منصب شغل.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بقدر ما نثمن مجهودات الحكومة على مستوى تعبئة العقار لفائدة الاستثمار، بقدر ما ندعوها كذلك للقيام بما يلي:

أولا، الحرص على تحقيق العدالة المجالية حتى نحقق العدالة الاجتماعية بين جميع جهات المملكة المغربية الشريفة؛

ثانيا، ضرورة تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

ثالثا، ندعو الحكومة كذلك إلى إيلاء عناية خاصة بأقاليم جهة درعة-تافيلالت الخمس لتنال نصيبها من هذه الميزانية، وحتى يستفيد المواطنون بأقاليم الرشيدية وورزازات وتنغير وزاكورة وميدلت من المشاريع الاستثمارية، تحقيقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الجهة العزيزة علينا جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

أولا، نشكرك السيد المستشار المحترم على دعمكم للإدارة والحكومة بشكل عام على التعبئة ديال الجميع، لأن عرفنا أن الاستثمار هو رافعة، خصوصا لخلق مناصب الشغل، وكذلك لتنزيل السياسات العمومية، كما ذكرت.

غير بغيت نقول أن هاذ المجهود راه تيهم جميع القطاعات، نعطيك غير بعض الأرقام: فالأشهر التسعة الأولى ديال 2024، 15.000 هكتار لإنجاز مشاريع في قطاع الطاقة، لأن تنعرفوها تتستهلك عدد كبير ديال الهكتارات، قطاع السياحة 84 هكتار، حتى الصناعة التقليدية 56 هكتار، وقطاع السكن 64 هكتار، متفقة معكم بأن خص تبسيط المساطر، والإدارة كلها كذلك كتسرع بالوثيرة ديال الرقمنة، باش تقرب الخدمات من المواطنين.

فيما يخص العدالة المجالية: التوزيع الجيوغرافي ديال العقار راه كاين فكل جهة، اللي خصنا نتافقو عليه هو خص عدالة مجالية أكثر فمشاريع الاستثمار، وهاذ الشي اللي جا به ميثاق الاستثمار، وغيكونو كذلك (les PDR[4]) ديال الجهات يمكن يتعلنو عليهم فآخر هاذ الأسبوع.

متفقة بأن جهتكم خص كذلك يكون فيها مجهود ونظرة خاصة لتشجيع الاستثمار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال الثالث موضوعه "حصيلة تقييم معالجة إشكاليات الأداء في القطاع العام وإمكانية الانخراط في تطوير مجالات جديدة للتقدم".

الكلمة للسيد مولاي عبد الرحمان أبليلا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

هو في الحقيقة السؤال اللي وضعت أنا كيتعلق بإشكالية تقييم الإشكالية ديال أجل الأداء في القطاع الخاص، بالحق ما كاين مشكل نهضرو عليهم بجوج، القطاع الخاص والقطاع العام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

نشكرك السيد المستشار المحترم.

فيما يخص هاذ الموضوع معك حق، ما يمكنلناش نتكلمو على أجل الأداء إلا في القطاع العام أولا القطاع الخاص.

نتكلمو على القطاع العام لأنه عندنا مسؤولية أكبر فيه فيما يخص أجال الأداء، أظن أن اليوم عملنا واحد المجهود مهم جدا، تيبان فالأرقام، أصبح اليوم المعدل المسجل في نهاية شتنبر من هاذ السنة، 37 يوما، أي أقل من 24 يوما من الحد نقولو الأقصى ديال 60 يوم، وإيلا قارنا مع 2018 ربحنا 19 يوم.

كيفاش تنشتغلو على هاذ أجل الأداء؟

أظن أن من جهة كاينة الخزينة العامة اللي كتعمل مجهود، كاين منصات، كاين كذلك متابعة لهاذ أجل الأداء، وكذلك المديرية ديال المنشآت والمؤسسات العمومية والمرصد ديال أجل الأداء اللي تيمكننا من هاذ التطور، خصوصا أن الاستثمار العمومي مازال عندو واقيلة واحد الحجم، والحمد لله، كبير جدا، وشفنا فقانون المالية زدنا هاذ المجهود، خص يستافدو منه المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والقطاع الخاص، ولكن خص ما يكونش يعرقل المصير ديالهم، يكون عندهم مشكلة فالسيولة.

أما فيما يخص القطاع الخاص، أظن أن خص مجهود كذلك، وبالتالي تحيين القانون اللي خاص بالشركات، وشفنا اليوم أن هاذ الشركات تتأدي غرامات مهمة جدا، ولكن الهدف ديالنا ماشي هاذ الغرامات، الهدف ديالنا أنه يكون تقليص فهاذ أجل الأداء، لأن عدد ديال هاذ الشركات الصغرى كتعاني من السيولة، وملي كتكون شركة كبيرة عندها لجوء لتمويلات بسعر فائدة مناسب.

وبالمناسبة، كنهنيو نفوسنا على الإعلان ديال البنك المركزي على انخفاض سعر الفائدة فمجلسهم اليوم، كنعرفو بأن الشركات الصغرى كتأدي نقولو فوائد مرتفعة جدا، وبالتالي كلما تأخرنا عليهم بأجل الأداء، راه كيأديو نقولو الثمن مضاعف، لا النقص فالسيولة ولا كذلك المعاناة فهاذ الأداء.

وكنعطيني فرصة لنداء جميع القطاع الخاص باش يسرع بهاذ الوثيرة ونكونو ناجحين، وبغينا هاذ الغرامات ينخفضو ماشي يرتفعو، لأن غيكون هذاك الوقت نجحنا نقولو احترام، نقولو العقود التجارية بين الشركات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مولاي عبد الرحمان عندك جواب على العام والخاص، إيلا بغيتي.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

على كل حال، دابا الأساسي والأهم فهاذ الموضوع ديال أجل الأداء، هو ننقذو المقاولات، احنا هنا فالبرلمان ديما كنقولو أشنو هي الإجراءات اللي اخذات الحكومة باش تنقذ المقاولات من الإفلاس والتصفية؟

ولقينا بأن أحسن حل هو هاذ المسألة ديال الأداءات، لا فالقطاع العام ولا فالقطاع الخاص، المجهود اللي دارتو هاذ الحكومة فهاذ الموضوعين بالذات، هو مجهود استثنائي غير مسبوق، حقيقة كان كيتطلب واحد الجرأة كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الخاص، لأنه هذاك القانون ديال 69.21 جاب واحد الإجراءات مهمة جدا.

وأنا حاولت نتصل بواحد المجموعة ديال المعنيين بهاذ القانون، حقيقة لقيت

[4] **P**rogramme de **D**éveloppement **R**égional.

واحد تقريبا واحد الإجماع من ناحية المبدأ على أهمية هاذ القانون، كاين شي مسائل خصها التحيين ديالها وخصها التغيير نتاعها، بحال اللي قلتو، السيدة الوزيرة، خاصة بالنسبة للأداء فبعض القطاعات كالقطاع الفلاحي، احنا كنعرفو بأن القطاع الفلاحي هو قطاع موسمي، الدورة الإنتاجية فيه طويلة، وبالتالي الفلاح صعيب عليه أنه يؤدي الفاتورات اللي عليه، لا فالآجال ديال 60 يوم ولا حتى فالآجال القانوني ديال 120 يوم، لأنه ما يمكنش يغرس ويجني ويبيع ولا يصدر ويحصل على الثمن ديال المنتوج ديالو، ويؤدي الفاتورات داخل 120 يوم.

ولهذا، احنا كنطلبوكم إيلا كان فالإمكان، السيدة الوزيرة، أنه نعملو الحل اللي كاين داخل القانون اللي هو 180 يوما، هذاك 180 يوم هو أجل استثنائي فقط بالنسبة للقطاع الصناعي، هذا واحد.

ثانيا، الإشكالية الثانية كاينة كتعلق بعض الخدمات اللي ما كتكتملشاي، ولا بعض السلع اللي ما كتسلمش كلها، وبالتالي كيصعب أنه بالنسبة للمدين أنه يؤدي الفاتورات ويؤدي الثمن ديال هاذيك السلعة وهاذوك الخدمات، وما يكونش عندو واحد الوسيلة لحماية مصالحه.

المسألة الثالثة والمهمة جدا، هو الوقوف، هو التكلفة ديال الانخراط فهذاك القانون ديال 69.21، حيث أنه لزمنا باش أنه يكونو تصاريح دورية، ولزمنا غادي يكون تأشيرة على التصاريح من طرف المحاسبين (des experts comptables)ومراقبي حسابات، وبالتالي هذا كيزيد واحد الشوية ديال التكلفة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

احنا هاذ الشي كنقولو، هذا واحد الوقت باش نقيمو هاذ القانون اللي دخل ف(juillet 2023) وغادي يكتمل فـ (1 janvier 2025) بالنسبة للمقاولات الأخرى، تيبان لي خصنا نصلحو بعض التدابير فيه، لأنه من المفيد بالنسبة للشركات والمقاولات أنه ينخرطو جميعا فهاذ القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، بقاو لكم 6 ثواني.

الله يسامح، ياك؟

إذن السؤال الرابع موضوعه "زجر المضاربات والغش وضمان التقيد بالأحكام الواردة في قانون حرية الأسعار والمنافسة".

الكلمة للسي المخلول محمد حرمة من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن زجر المضاربات والغش وضمان التقيد بالأحكام الواردة في قانون حرية الأسعار والمنافسة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيما ذكرتو قانون حرية الاسعار والمنافسة يهدف إلى تنظيم السوق من خلال سن عدد من المقتضيات كتهم بالخصوص حماية المستهلك.

كاين شقين، الشق اللي طرقتو ليه وهي مراقبة الأسواق، فكاين لجان مشتركة بين المديرية ديال الأسعار والمنافسة وكذلك وزارة الداخلية.

فالثلاث سنوات الأخيرة تم مراقبة أكثر من 350.000 نقطة بيع، كذلك تم تسجيل ما يفوق 15.000 مخالفة وأطنان ديال المنتجات غير الصالحة للاستهلاك اللي تم إتلافها سنويا.

هذا ما كيعنيش بأن لابد من تضافر الجهود كذلك من أجل حماية المستهلك ومراقبة هاذ الأسواق.

كاين كذلك، العمل اللي كتقوم به الوكالات (tous les régulateurs) إما مجلس المنافسة لأن خص مبادرات أفقية كذلك ومهيكلة باش تبقى هاذ التنافسية كاينة على أرض الواقع.

وكنشوفو اليوم بأن كاين إنجازات مهمة بحال الموضوع ديال التواصل و(les télécoms) كون ما كانش هاذ المنافسة وهاذ الوكالة اللي سهرات على هاذ الشروط ديال هاذ التنافسية لما كنا وصلنا لهاذ التقدم اللي شفناه فبلادنا فهاذ الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

إن هذه الظرفية التي تعرفها بلادنا، إطلاق العديد من الإصلاحات الهيكلية الكبرى وتنزيل مجموعة من الأوراش والبرامج الخاصة المتعلقة منها بالجانب الاجتماعي، ولاسيما الورش المجتمعي الكبير المتعلق بالحماية الاجتماعية بمختلف مرتكزاتها يتطلب دعم القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات ومراعاة

حجم التفاوتات المجالية بين مختلف مناطق المملكة، وذلك من أجل إنجاح مختلف البرامج الاجتماعية وتحقيق أهدافها.

السيدة الوزيرة،

لا شك أن مسألة حماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على استقرار الاسعار حظيت من لدنكم بعناية واهتمام كبيرين وهي عناية يمكن رصد ملامحها عبر العديد من التدابير والإجراءات التي تم القيام بها، ولعل أهمها ما تم وسيتم إعماله من أجل التحكم في مستوى التضخم خلال الفترة 2022-2026، والذي سيكلف 191 مليار درهم تقريبا.

ورغم ما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير إضافية للحفاظ على استقرار أسعار بعض المواد والخدمات وما تم بذله من مجهودات في إطار تفعيل سياسة المنافسة، وخاصة مواكبة وزارتكم لمجلس المنافسة في الملفات المتعلقة بمحاربة بعض الممارسات المخلة بالمنافسة، إلا أن الإشكال لازال قائما بالنسبة لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية وبعض الخدمات، وهو ما يجعلنا نتساءل اليوم عن قدرة هذه الإجراءات على الصمود أمام المضاربات ومختلف الممارسات المخالفة لقوانين المستهلك وحرية الأسعار والمنافسة.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لا نخفيكم توجسنا من الآثار السلبية لممارسة بعض الوسطاء والمضاربين وتجار الأزمات الذين لا يؤمنون إلا بالربح السريع وعدم احترام قوانين المستهلك وقانون الأسعار والمنافسة التي يقع ضحيتها المواطن، لذلك ندعوكم السيدة الوزيرة، إلى اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بحماية المستهلك واعتماد آليات جديدة ومبتكرة للتصدي لمختلف الممارسات الماسة بحقوقهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

غير بغيت نطمأن السيد المستشار أن كاين تتبع لأهم المواد الأساسية في جميع الأسواق، وكاين تدخلات، راه ذكرتها ديال الحكومة، نقولو أكثر من 100 مليار درهم لدعم بعض المواد، وأهم دليل على ذلك هو انخفاض نقولو نسبة التضخم اللي عندو حقيقة اليوم فعدد ديال المواد الغذائية، يمكن ما تمكناش من جميع هاذ المواد، لأن كاين تبعات ديال الأزمات المتتالية، ولكن كاين انخفاض حقيقي في التضخم.

هذا ما تيعنيش وأنا متفقة معكم بأن لابد نقولو من ابتكار واستعمال التكنولوجيا كذلك في مراقبة الأسعار، لأن كاينين بعض الممارسات للأسف اللي تتستغل بعض الظرفيات واحنا غنقربو إن شاء الله من شهر رمضان، وغيكون تعبئة كذلك باش نتمكنو كذلك من أسعار مناسبة فالأسواق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن السؤال الخامس موضوعه "الإجراءات العملية للحفاظ على الطبقة المتوسطة ببلادنا".

الكلمة للدكتور عبد القادر الكيحل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد والسيدة الوزيرة،

الحديث عن الطبقة المتوسطة هو الحديث عن صمام الأمان ديال المجتمع وتوسيع الطبقة المتوسطة هي غاية أساسية لمحاربة الفج الطبقي بين مكونات المجتمع، وبالتالي لتنمية الدورة الاقتصادية.

فالطبقة المتوسطة هي العمود ديال الاستهلاك، هي العمود ديال الخدمات، فالمجال ديال التطبيب، فالمجال ديال المدارس، كذلك فالجانب المتعلق فالشق ديال العمل، كذلك فيما يتعلق بالاستثمار، إذن مجالات متعددة اللي تيمكن تساهم بها الطبقة المتوسطة.

احنا فالمجتمع المغربي مجتمع متضامن، وإيلا كان شي واحد تيسرت له الأمور وتوظف وبدا تيحصل على شي أجر، صعيب عليه يطور نفسه، لأنه من موراه واحد المجموعة من الناس من العائلة ديالو اللي في وضعية مزرية.

تنتمناو أنه هاذ الشي دالحماية الاجتماعية يقلص من هاذ التحملات ديال هاذ الطبقة، ولكن خص إجراءات مصاحبة باش نعاونو هاذ الطبقة المتوسطة، من أهم هذه الإجراءات هو التكوين المستمر اللي تيمكن له يطور من المكانة ديالو في النسيج، سواء الوظيفي أو ديال العمل.

ثم الترقي داخل المنظومة ديال الوظيفة والمنظومة ديال العمل، إذن خصنا نعطيوهم واحد التكوين اللي تيواكب التطور اللي كاين فالدورة الاقتصادية، وخصنا كذلك نثمنو الناس اللي عندهم دبلومات واللي عندهم يعني شواهد تيخصهم يترقاو داخل المنظومة الوظيفية، هنا كاين واحد النوع من التناقض بين مجموعة من المؤسسات، مؤسسات تترقي بمباشرة الحصول على الشهادة، مؤسسات أخرى ما تترقيش، إذن خص واحد النظرة شمولية على المستوى الوظيفة العمومية.

ثم السلاسة بين الوظيفة العمومية والقطاع الخاص، ملي تمشيو للتجارب المقارنة، الإنسان راه اليوم موظف تيمكن له غدا يمشي للقطاع الخاص وتيمكن

له يرجع عاوتاني للوظيفة العمومية، احنا عندنا وظيفة مزيرة، أي الانسان ما يمكنلوش يمشي يدير مبادرة باش يرقي من الوضع ديالو ويدخل غمار المبادرة، وهنا خصنا ناخذو التجارب المقارنة، الإنسان تيطلب استداع إداري، حتى تيردو له هذا هنا، واش يعطيوه له ولا ما يعطيهولوش، إذن هاذ الطبقة المتوسطة خصها واحد المجموعة من الآليات.

منين نهضرو على السكن، اليوم الإمكانات ديال العقار اللي تيخصها تكون لصالح هاذ الفئة باش يمكن لها تطور من الأداء ديالها، حتى الأجور ما تتوازيش هاذ العملية ديال الغلاء، وبالتالي دار مجهود كبير ولكن مازال ما كافيش باش يمكن نعاونو هاذ فئة الطبقة المتوسطة.

إذن هاذ العقيدة ديال الطبقة المتوسطة خصها تكون عند جميع الفاعلين الاقتصاديين، لا اللي فالاقتصاد المنظم ولا اللي فالاقتصاد غير المنظم، كيفاش هاذ الفئة نجعلو منها هي اللي غيمكن لها تحافظ لنا على التوازن الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي وتتكافح ذاك الصراع الطبقي اللي تيكون داخل المجتمعات.

إذن هاذ المسألة ماشي سؤال باش نحسنو الوضعية ديال واحد الفئة، هو سؤال مجتمعي أساسي ومن بين المرتكزات ديال البرنامج الحكومي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، الكلمة لكم.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار.

كيمكن ليا أنا نطرح السؤال وهذا هو الجواب اللي جيتو به مشكورا.

فكيف ما ذكرتو المفهوم ديال الطبقة المتوسطة نقولو كيطور مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية اللي عرفاتها بلادنا، وبالتالي كونو هو مجال أفقي وكل المبادرات وكل السياسات العمومية كتمس الطبقة المتوسطة.

كنت مهيأة الجواب باش نقول لكم أشنو هوما كاع التدابير اللي عملنا، لا من الرفع من الأجور فالقطاع العام والقطاع الخاص، كذلك التدبير الاستثنائي فالضريبة على الدخل.

ولكن، خليني نجاوبك مباشرة على السؤال ديالكم، هو أن هاذ الطبقة المتوسطة باش يكون النهوض بها، فأولا السياسة أو البرنامج ديال التشغيل من شأنه أنه يساعد هاذ الطبقة المتوسطة وغادي يكون التكوين من أهم الأسس ديالها.

خص كذلك مواكبة المقاولات، لأن كنشوفو المقاولات هي اللي كتعمل التشغيل، ولكن الوقت اللي وقعت شي أزمة ما كيبقاوش محتفظين بهذاك الرأسمال، ما كانش يمكن استثمار فهذاك الرأسمال، وبالتالي ما تيكونش الرفع من النسبة ديال الطبقة المتوسطة، وأهم دليل على ذلك وللأسف أن الأجور المتوسطة فالقطاع العام تفوق بكثير الأجور المتوسطة فالقطاع الخاص، ونبقاو متبعين غير هاذ المؤشر ونساعدو القطاع الخاص باش يساهم كذلك بالترقية ديال هاذ الفئات.

فالوظيفة العمومية ما كنظنش بأن ما كاينش واحد المجهود ديال الترقيات فوزارة الاقتصاد والمالية، فهاذ الثلاثة سنوات ديال الحكومة تم تجديد جل الإدارات، وكلهم كانت ترقيات وكانو أطر اللي اشتغلو فهاذ الوزارة، هذا ما كيعنيش بأن ما خصناش نشجعو التبادل بين القطاعين، لأن كاين تجارب ناجحة وغادي نستافدو فهاذ الإطار.

اللي خصنا كذلك واعطيتيني هاذ الفرصة هو نقولو أن الطبقة المتوسطة أن ما كاينش شي سياسة حكومية أو لا برنامج اللي كيقصيهم، بالعكس، وحتى الدعم الاجتماعي المباشر من شأنه أنه يخفف العبء على هاذيك الأسر، يبقاو يساعدو ولكن يساعدو فملفات أخرى، الحماية الاجتماعية كاينة غادي تساعدهم كذلك.

والموضوع ديال إصلاح المدرسة العمومية والمستشفى العمومي كذلك من شأنه، وشفنا اليوم أن النجاح ديال المدارس ديال الريادة، راه شفنا بعض الناس اللي تخلاو على المدارس الحرة وجاو للمدرسة العمومية، لأنها اليوم كتساعدهم كذلك لتربية الأطفال ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل إلى السؤال السادس موضوعه "تنامي وثيرة إفلاس الشركات في المغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيدة الوزيرة على ارتفاع وثيرة إفلاس المقاولات المغربية وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

غنتافقو على واحد الحاجة بأن الوقت اللي كان شي إفلاس ديال الشركة ما خص تا واحد يكون راضي على هاذ الوضعية، لأن موراها كاين مستثمر اللي قام بواحد المجهود واخذا واحد (le risque) وكان تيشغل ناس.

بالرغم من ذلك، بغيت نعطيكم بعض الأرقام باش ما نقولوش أن كاين تسارع فهاذ الأرقام، بالعكس فالإحصائيات ديال سنة 2023 تم إحداث 64.213 مقاولة وإفلاس 9223، إذن الوقت اللي كان إحداث ديال 700 ديال المقاولات تيكون 100 مقاولة فيها الإفلاس، هذا ما تيعنيش بأن خصنا نلقاو حل لهاذيك 100 مقاولة، ولكن غير باش يكونو الأرقام.

كذلك، عاد أعطيتكم الأرقام ديال (l'OMPIC[5])، إيلا شفنا دابا الأرقام فالمديرية ديال الضرائب، فالشركات النشيطة، باش تنعرفو أن نشيطة تتعمل رقم معاملات، ارتفع من 448.000 تقريبا فسنة 2021 إلى 620.000، إذن هاذ الدينامية كاينة، وما كاينش غير شركات نشيطة، فكتعرف كذلك ارتفاع ديال رقم في المعاملات ديال 5.7%، تنعرفو نسبة النمو دالاقتصاد عندهم دينامية أكثر من ذلك.

المشكل اللي عندنا اليوم فهاذ الشركات ديال الإفلاس، هو بعد العدد ديال هاذ الشركات ما عندهومش هاذ النشاط، وعملنا عدة تدابير فقوانين المالية المتتالية باش نسهل عليهم المأمورة باش يغلقو هاذ الشركات، آش تيوقع؟

تيتراكم عليهم (CNSS[6]) أو الضرائب، تيعملو الافلاس وتيمشيو حتى للقطاع غير المهيكل، فكاين تدابير ضريبية باش تساعدهم، هاذ الشركات من الإفلاس، ولكن كاين برامج مهمة جدا، لا فالتمويل، الضمان ديال "تمويلكم"، صندوق محمد السادس للاستثمار، ميثاق الاستثمار والبرنامج ديال "أنا مقاول".

فمن جهة، خص الناس اللي عندهم صعوبات ما يخليوش هاذوك الشركات ويتخلاو عليهم ويمشيو للقطاع غير المهيكل، وخصنا نسرعو بتنزيل البرامج من أجل دعم المقاولة، تمويل المقاولة، فتح الصفقات العمومية للمقاولة، باش تبقى واقفة على رجلها، إن شاء الله، وتمكننا من خلق مناصب الشغل، لأن تنعرفو أن هذا أهم التحديات اللي غادي تشتغل عليها الحكومة فيما تبقى من هاذ الولاية الحكومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة مينة حمداني، تفضلوا.

المستشار السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

استمعنا للأرقام اللي اعطيتونا، وهي في الحقيقة واخا بغينا نخففو من الحدة ديال هاذ النسبة ديال الإفلاس، فكتبقى كذلك إيلا شفنا الحمولة ديالها الاجتماعية وكذلك الاستثمارية، كيف ما قلتو السيدة الوزيرة، فهي كتبقى مهمة جدا.

لأنه رغم الإرادة المعبر عنها بإنعاش التشغيل، ورغم كل الإجراءات المتخذة لخلق وتشجيع المقاولات، فإننا أن هاذ التزيف راه مازال مستمر والتقرير الأخير لمكتب (INFORISK) اللي جاء في التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللي هو متخصص في المعلومات القانونية والمالية، قال بأن عدد الشركات التي أعلنت الإفلاس ديالها غير في النصف الأول ديال 2024 فهو بلغ أكثر من 7600 شركة، بزيادة ناهزت 14% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

علما أن هاذ الأرقام المذكورة، السيدة الوزيرة، ما كتمثل غير الشركات المصرحة بإفلاسها لدى المحاكم المختصة، أما إيلا اخذينا بعين الاعتبار ذيك الشركات اللي كتنهي النشاط ديالها دون اللجوء للقضاء، فإن العدد طبعا يقدر بأكثر من ضعف ذلك.

السيدة الوزيرة،

إن ارتفاع وثيرة الإفلاس يشكل خسارة اجتماعية واقتصادية كبرى لعائدات خزينة الدولة من الضرائب، وكذا لواجبات التصريح بالأجراء لدى (CNSS)، والأفظع اللي تيهمنا كنقابة أننا نشيرو إليه، هو تشريد عشرات الآلاف من الأجراء، ولعل آخر مثال على ذلك، السيدة الوزيرة، هو ذيك 62 شركة اللي توقفت وتشردو الأجراء ديالها بسبب عدم الأداء، كما أشرتو لها قبيلة، واللي شكلت طبعا موضوع اجتماع ديالكم ليوم الإثنين الماضي.

بما يعنيه ذلك، السيدة الوزيرة، من فقدان الأجراء للدخل ديالهم، التعويضات ديالهم العائلية، حرمانهم من التغطية الصحية، صعوبة الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل بسبب الشروط ديالو المجحفة، غير هاذ الفقدان عن الشغل، السيدة الوزيرة، فالشروط المجحفة ديالو اللي لا دخل للأجير فيها، والمتمثلة في عدد الأيام المصرح بها خلال 12 شهرا الأخيرة، والتي يجب أن لا تقل على 260 يوما، والمجموع ديالها يجب أن لا يقل عن 780 يوما فـ 36 شهرا الأخيرة، رغم أن الشركات قبل إفلاسها غالبا ما تخفض ساعات العمل إلى النصف لأشهر طويلة، مما يحرم الأجراء من الاستفادة من التعويض المذكور بسبب عدم استيفاء الشروط المطلوبة.

السيدة الوزيرة،

إن معظم عمال الشركات المفلسة لا يستطيعون الحصول على التعويضات والمستحقات الاجتماعية، بسبب تراكم الديون وأولوياتها على مستحقات العمال، وهو ما كان يمكن تفاديه لو أن الحكومتين السابقتين التزمتا بتنفيذ جميع مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011، الموقع مع الاتحاد المغربي للشغل، والذي نص على إحداث نظام للتأمين على الشركات في حالة الإفلاس والتي في طور التسوية القضائية.

[5] **O**ffice **M**arocain de la **P**ropriété **I**ndustrielle et **C**ommerciale.

[6] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

السيدة الوزيرة،

وأخيرا، السيد الرئيس، إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ نؤكد على أنه لا مناص من مقاربة شمولية تنقذ الشركات المغربية من الإفلاس، وتحافظ على مناصب الشغل، فإننا نطالب بإصلاح نظام التعويض عن فقدان الشغل وإحداث تأمين على الشركات المتفق عليه مع مركزياتنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، بقات لك شي 14 ثانية.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

أولا، إفلاس الشركات عندو وقع، والشغل هو من الأولويات اللي خصنا ننهضو بها، 14 مليار درهم فقانون المالية، البرنامج غادي يجي فالأيام المقبلة، وغادي تشوفو بأن المقاولات غادي نساعدوها.

ثانيا، بغيت نشكر مجلسكم الموقر، لأن عملنا تعديل فقانون ديال (CNSS) غادي يدوز فمجلس النواب، قمنا كذلك فهاذ القانون جميعا بعض الإجراءات، باش من جهة نحافظو على حقوق الشغيلة، ومن جهة أخرى نلقاو حلول كذلك للشركات اللي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السؤال السابع موضوعه "تدني مستوى المعيشة ببلادنا".

والكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة من فريق الاتحاد المغربي للشغل، الأستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تشير الأرقام إلى محدودية نتائج المجهود الحكومي المبذول لتحسين المستوى المعيشي للأسر المغربية، حيث أفادت المندوبية السامية للتخطيط، أن 80.6% من الأسر صرحت بتدهور مستوى معيشتها مقابل استقرار مستوى عيش 14.6% منهم، في حين تحسنت معيشة 4.8% من الأسر المستجوبة فقط.

لذلك، نسائلكم السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تنوون القيام بها لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

من نهار جات هاذ الحكومة واحنا، لأن كانت أزمات، لأن كان تطلعات، لأن كاين نقولو طموح، نقولو تطور اجتماعي واقتصادي فبلادنا، واحنا منكبين على دعم القدرة الشرائية، وكل البرامج اللي عملنا بها هي برامج اجتماعية، فذكرت المؤشر ديال (HCP[7])، نقولو هاذيك دراسة، واحنا كنعترفو، وبالعكس كل الانتقادات، كل المؤشرات اللي غادي تعمل علينا ضغط باش نقولو، نضاعفو الجهود، مرحبا بها.

ولكن، ما فيها باس نذكرو اللي عملنا به، دعم المواد الأساسية، الكهرباء (l'ONEE[8]) الماء، البلد الوحيد اللي يمكن فالعالم فين كانت هاذيك الأزمة، اللي مرتفع السعر لا ديال الماء لا ديال الضو، لا ديال النقل، هاذ الحوار الاجتماعي اللي ساهمتو فيه مشكورين، اللي كان تاريخي، والسيدة المستشارة، الزميلة ديالكم ذكرت بأن يمكن شي وحدين آخرين ما كانوش طبقو الاتفاقيات، احنا طبقناهم، 20 مليار فهاذ السنة، وفنفس السنة نقص من الضريبة على الدخل.

كذلك، برامج لدعم السكن، اللي عندها أهمية كبيرة جدا لا للفئات الهشة، وكذلك الطبقة المتوسطة، اللي ما كانتش كتستافد من هاذ برامج الدعم الاجتماعي المباشر، (TVA[9]) اللي نقصات على المواد الأساسية ولات صفر (0).

إذن ما نبخسوش نقولو هاذ المجهودات اللي عملنا اللي كلفت الملايير ونتمناو أنها تبقى مكلفة الملايير، لأن إيلا ما كانش دعم القدرة الشرائية ومواكبة جميع الفئات الاجتماعية ما غيكونش هاذيك الطمأنة وهاذيك الثقة اللي بغينا باش، لأن (les opportunités) كاينين راهم موجودين، ولكن خصنا نبقاو فواحد الثقة وفهاذ الحوار الاجتماعي البناء باش يمكن المقاولة حتى هي تبقى نشيطة، باش يبقى الكل عندو تفاؤل فالمستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيدة الوزيرة.

[7] **H**aut-**C**ommissariat au **P**lan.

[8] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au potable.

[9] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.

فرغم المجهودات اللي ذكرتو السيدة الوزيرة، كنأكد لكم أن أغلب الأسر المغربية أصبحت اليوم عاجزة عن اقتناء العديد من المواد الاستهلاكية اللي كانت بالأمس القريب فالمتناول: السردين، القطاني، الدجاج الأبيض، الزيت، وبلا ما نهضرو السيدة الوزيرة على زيت الزيتون، على الفواكه الجافة والأسماك واللحوم، واحنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل كنأكدو على أن الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم كيطلب:

أولا، إجراءات اقتصادية ومالية ك:

- ✓خفض التضخم من خلال ضبط أسعار المواد الأساسية وتشديد مراقبة الأسواق؛
- ✓إقرار إصلاح ضريبي يحقق توزيعا أقل إجحافا للثروة عبر تخفيف العبء الضريبي على محدودي الدخل ورفعه على ذوي الدخول المرتفعة؛
- ✓إقرار الضريبة على الثورة ومحاربة التهرب الضريبي وتشديد العقوبات المالية والجنائية؛
- ✓تعزيز الإنتاج الوطني الفلاحي وجعله في خدمة السوق الداخلي وتسخير الدعم العمومي لتحقيق السيادة الغذائية؛
- ✓تعزيز الإنتاج الطاقي وتقليل الاعتماد على الاستيراد بدءا بإعادة تشغيل مصفاة "لاسامير" وبناء أخرى؛
- ✓وتعزيز المكتسبات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة.

ثانيا، إجراءات اجتماعية من قبيل:

- ✓مراجعة الحد الأدنى للأجور بشكل دوري، وتحقيق المساواة بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات؛
- ✓وإقرار زيادات سنوية في الأجور بما يتماشى وتكاليف المعيشة ومعدل التضخم؛
- ✓اتخاذ إجراءات ضريبية تحفيزية لفائدة الشركات للرفع من أجور العمال؛
- ✓محاربة التهرب الاجتماعي وتجريمه وتسريع تعميم وشمولية الحماية الاجتماعية لتشمل التغطية الصحية والتعويضات العائلية والتعويض عن البطالة؛
- ✓توفير فرص الشغل جديدة عبر الاستثمار في القطاعات ذات القدرة التشغيلية الكبيرة؛
- ✓تعزيز البرامج الاجتماعية وتوسيع الدعم المباشر للأسر ذات الدخل المحدود؛
- ✓تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية لتخفيف العبء المالي عن الاسر.

السيدة الوزيرة،

إن تدني مستوى معيشة المغاربة يتطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات شاملة ترتكز على تحسين الدخل وتيسير الولوج للخدمات الاساسية ودعم الأسر المعوزة وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، سعيا إلى تحقيق التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وضمان حياة كريمة لجميع المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة.

هاذ الاقتراحات اللي جيتي بهم راه اتفقنا عليهم، لا فهاذ قانون المالية ديال هاذ السنة، وقوانين المالية ديال السنوات الأخيرة.

الرفع من الحد الأدنى للأجور، كذلك تدريجيا باش يكون تقارب بين القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات.

المواد والمنتجات الغذائية راه عرفت انخفاضات متتالية في شهر شتنبر بنسبة 0.1% وفي شهر أكتوبر 0.5%، الزيتون واللحم راه ما نساوش بأن كاين الجفاف، زيت الزيتون راه نشوفو الدول المجاورة الأوروبية انخفضت الإنتاج ديالهم بـ 80% فواحد الدولة أكثر من 50%، وبالرغم من ذلك قمنا بإجراءات في (TVA) كذلك باش نخففو، برامج هيكلية للماء باش يكون حل لهاذ الجفاف، وكذلك إجراءات آنية للتفاعل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثامن موضوعه "تحقيق التوازن المالي لأنظمة التأمين الإجباري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي يونس ملال، تفضلوا.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

نحن في الفريق الحركي، كنساءلكم عن الإجراءات اللي دارت الحكومة من أجل تحقيق واحد التوازن مالي داخل أنظمة الحماية والتأمين الإجباري؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

متفقين بأن هاذ ورش الحماية الاجتماعية هو ورش اجتماعي محض، بتعليمات صاحب الجلالة نصره الله كان لابد أن الحكومة تعبأ جميع المجهودات لإنجاح هاذ الورش المهم.

لإنجاح هاذ الورش متفقة معكم بأن استدامة التمويل ديالو هو نقطة مهمة جدا، وهذا تيعمل على شقين:

أولا، الفئات، خص تضامن في الحماية الاجتماعية، كل فئة تتشارك حسب الدخل ديالها، نذكر بأن الدولة كتمول تقريبا 9.5 مليار درهم للناس اللي ما عندهمش الإمكانيات باش يشاركو، كاين القطاع الخاص كذلك اللي كان عندو التأمين وكيشارك حسب نقولو الأجور ديالهم، وبمقاربة تشاركية جينا بواحد العدد نقولو ديال الفئات اللي كل وحدة تتأدي حسب المدخول ديالها.

اليوم فيما يخص نقولو التمويل ديال كل فئة، نقولو الكل راه تيطور، عندنا جوج فئات اللي فيهم نقص، اليوم اللي خصنا نواكبو الجهود والتعبئة هما القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة التقليدية، اللي نقولو لواحد الظرفية مفهومة فالقطاع الفلاحي، واحنا معبئين كذلك مع جميع الشركاء.

أولا، باش تكون التوعية ديال هاذ الناس بأنهم ما خصناش ننخرطو غير الوقت اللي نكونو مراض، خصنا نجيو مسبقا، وكذلك باش يساعدونا نكونو شركاءهم فالقطاع وفالميدان باش نسهلو الانخراط.

من جهة أخرى، كاين التكلفة الصحية كذلك، لأن الديمومة ديال هاذ النظام خاص كذلك النظر فهاذ التكلفة، أولا عبر القطاع العام والمستشفيات ديال القطاع العام، وكذلك استراتيجية فيما يخص الأدوية وغيرها من المبادرات، وكذلك التجميع بين جميع البرامج باش نكونو متوفقين إن شاء الله فهاذ الورش المهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

كيف ما تنعرفو جميع بلادنا ومنذ الاستقلال تحديدا منذ 1959، انخرطت فواحد المنظومة ديال التأمين الإجباري، واحد المنظومة ديال الضمان الاجتماعي واللي تكللت فسنة 2021 بإعطاء الانطلاقة للورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، وبالرغم من مجموعة من المجهودات اللي بذلتها الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن المحلي، هناك مجموعة من التحديات والإشكاليات وأبرزها، غياب التوازن المالي وصعوبة ضمان الاستدامة المالية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في ظل هاذ الإكراهات وهاذ الإشكاليات في نظرنا الحكومة مدعوة اليوم أنها تدير واحد التقييم موضوعي وتعيد النظر فآليات التنزيل ديالها لورش الحماية الاجتماعية، ولعل المدخل الأساسي له هو إعادة النظر فالمؤشر الاقتصادي والاجتماعي الموحد غير العادل، وإيلا بغيت نقول المجحف في بعض الأحيان، واللي تيعتمد على بعض المعايير غير المفهومة والمبهمة، واللي ما زادت إيلا كرست نفور انخراط المواطنين فهاذ الصناديق.

وعلى سبيل الذكر ليس الحصر فقط، اليوم تنتحدثو على واحد 13% فقط من المهنيين المستقلين اللي منخرطين فمنظومة الضمان الاجتماعي، بلا ما نهضر على الآلاف ديال المغاربة الضعفاء اللي ما بين ليلة وأخرى لقاو راسهم خارج نظام "أمو تضامن" وأصبحو مجبرين على أداء الواجبات الشهرية ديال الانخراط دون مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والهشاشة اللي كيعيشو فيها.

غادي ندوز بعجالة باش نهضر على القطاع العام، الناس الشغيلة فالقطاع العام ونهضر على الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي اللي كيعاني واحد الأزمة خانقة، عنوانها الأساس غياب التوازن المالي، واتسمت فسنة 2023 بواحد العجز مالي يقدر بـ 1.28 مليار درهم، عجز اللي كيهدد الاحتياطات ديالها وكيهدد بالنفاذ ديال الاحتياطات والمدخرات ديالها في متم 2027، معطى اللي كيلزم على الحكومة اليوم قبل من الغد أنها تتدخل في ظل الحديث اللي كيدور على إدماج هاذ الصندوق مع صندوق الضمان الاجتماعي، وكل ما يميز الصندوقين من اختلاف في المساهمات ونسب التعويضات وكيفية معالجة الملفات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

احنا فالفريق الحركي مدركين أن هاذ المشكل هذا جد متشعب وماشي هو وليد اليوم ولا وليد هاذ الولاية هاذي، لهذا فالحكومة ديالكم وانطلاقا من الالتزام التدبيري ديالها والالتزام الانتدابي ديالها ملزمة باش تنفتح على جميع الفرقاء، لا السياسيين، لا الاقتصاديين، لا النقابيين.

احنا اليوم مدعويين باش نخرجو بواحد المجموعة ديال الحلول آنية عادلة ومستدامة اللي تراعي الظروف الاقتصادية الصعبة لدافعي الضرائب اليوم، وتضمن الاستدامة للأجيال فالمستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

فيما يخص المؤشر، أظن أن الجميع وماشي غير وطنيا حتى دوليا ينوه

بالمنهجية اللي اتخذتها بلادنا باش تضمن الشفافية الكاملة فتدبير هاذ الدعم الاجتماعي المباشر.

واليوم عندنا وكالة خاصة بهذا، لأن خصنا نجحو هاذ الورش، هذا ما كيعنيش أن من شهر لشهر تقدر تكون التغييرات فالمعطيات واحنا كنتفاعلو مع كل المواطنين ويمكن ما كيتفهموش، ولكن راه.. راه عندنا 4 مليون ديال الناس اللي كيستافدو وهذا كيبرهن بأن بعد سنة هذا نجاح.

فيما يخص دمج هاذ الصندوقين هاذي معلومة اعطيتيها ليا اليوم السيد المستشار، إيلا يمكن لك تمدنا بمعلومات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال التاسع موضوعه "إجراءات الحكومة لإدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية الوطنية"، كذلك للفريق الحركي.

الكلمة للسي يونس، تفضلوا لطرح السؤال.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كنساءلكم على إجراءات الحكومة من أجل إدماج القطاع غير المهيكل في نسيج الاقتصاد الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كنعرفو الدور للأسف اللي كيلعبو القطاع غير مهيكل، فبالطبع ما كاينش أرقام لأنه قطاع غير مهيكل، ولكن حسب الدراسات المختلفة كاين اللي كيقول بأنه يقد يتراوح ما بين 11 حتى لـ 30% من نسبة الناتج الداخلي الخام.

فيما يخص القطاع غير المهيكل، أظن كاين جوج ولا ثلاثة ديال الأصناف ديال الشركات أو لا العمل فالقطاع غير المهيكل.

أولا، البرامج الحكومية بغات تساعد الناس اللي اضطرو يكونو فالقطاع غير المهيكل، لأن ما كانتش عندهم آليات باش يدخلو للقطاع المهيكل، فالحماية الاجتماعية أولا من أهم الأوراش اللي كتشجع على الانخراط فالقطاع غير المهيكل.

كذلك، الإصلاح الضريبي وكل الحلول اللي جينا بها فـ l'auto) entrepreneur, CPU[10]) وعدد من الإجراءات كتمكن كذلك هاذوك الشركات اللي فالقطاع غير المهيكل أنها تنخرط فهاذ الدورة الاقتصادية وتستافد من البرامج الحكومية.

وقت "الكوفيد" شفنا على سبيل المثال فقطاع السياحة اللي كيشغل 700 ألف ديال الناس، تقريبا غير 120 ألف ولا 150 ألف اللي استافدو من هاذيك المساعدات اللي جات بها الدولة، لأنهم كانو فالقطاع غير المهيكل.

كاين فئات أخرى، شركات مهيكلة ولكن تتلجأ للقطاع غير المهيكل، لأنها ما تتلقاش هاذيك المرونة اللي بغات وكذلك عندها مشاكل في التصريحات أو الأداءات، هاذي كذلك تنحاربوها، هاذي ما تنشجعوهاش، تنحاربوها، لأن ما يمكنش أن شركة تتعمل أرباح، كاينة فقطاع غير مهيكل وهي تتستافد أو لا تتطور القطاع غير المهيكل باش تستافد من هذا..

إذن تنشتغلو على شقين، اليوم الإجراء اللي جا فقانون المالية أن هاذيك المساعدات اللي تتعطى من أجل التشغيل، ما بقيناش مركزين غير على الناس اللي عندهم دبلوم، حتى الناس اللي عندهم غير تجربة بدون دبلوم يستافدو كذلك، من شأنه أن الكل عندو الحق فالدعم ديال الحكومة باش يبقى مستافد.

أما فيما يخص الغش، فأنا تنشوفو اليوم بأن مديرية الضرائب كتساهم وكتحارب هاذ الغش فهاذوك (les factures fictives) وغيرها، لأنها ما كاينش مساواة بين شركة تتعمل بالتصريحات ديالها، تتخلص الكراء ديالها وجميع الضرائب ديالها، وتيجي منافس آخر فالقطاع غير المهيكل وما تيوفرش هاذ التوازن وتنافسية حقيقية بين القطاعين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة الوزيرة.

وكيف ما قلت للأسف اليوم احنا ما زالين تنتظرو منكم أنكم تخرجو لنا بواحد الإحصائيات اللي كتعطينا واحد الصورة على هاذ الغابة هاذي اللي مدركة وراء الشجر.

ولكن الإحصائيات اللي تناخذوها من مؤسسات الدراسات الوطنية كتحدث اليوم، على أكثر من 70% من المقاولات الصغيرة فبلادنا تتنشط داخل أو لا مع هاذ القطاع، على أكثر من 77.3% من اليد العاملة الشغيلة النشيطة فالمغرب بشكل أو بآخر تتشتغل فهاذ القطاع 40% منهم فالقطاع الفلاحي، تنتحدثو على ما يقارب 30% من الدخل الإجمالي الخام فبلادنا تيجي من هاذ القطاع، الشيء اللي تيفوت على بلادنا وعلى خزينة البلاد أكثر من 40 مليار ديال الدرهم سنويا.

[10] **C**ontribution **P**rofessionnelle **U**nique.

هاذ المعطيات، السيدة الوزيرة، ما يمكن إلا تأكد لنا واحد الهشاشة ديال نسيج اقتصاد الوطني ديالنا والمحدودية ديال مواجهة الصعوبات والتحديات والأزمات الجيو-اقتصادية اللي يقدر يواجهها، ولعل أكبر دليل على هذا ما واجهته البلاد إبان وبعد أزمة كوفيد.

احنا في حزب الحركة الشعبية، منظورنا لإصلاح هذا القطاع هذا تيمشي فـ 2 جوج دالمسارات متزامنة ومتوازية، المسار الأول، تقني محض واللي تيعتمد على واحد 3 أو 4 ديال النقاط، من بينها:

تسهيل ولوج هاذ الناس هاذو للدعم المالي، نواكبوهم فمجال التكوين المهني ولاسيما في مجال الرقمنة، باش يقدرو يولجو لأسواق جديدة ويرفعو من الجودة ديال المنتوجات ديالهم، وتكون واحد القيمة إضافية كثيرة للمنتوجات ديالهم، ويقدرو من بعد أنهم ينخرطو في القطاع المهيكل، ندفعو جميع فاتجاه واحد الإصلاح جبائي عادل، وهنا تنستغربو، السيدة الوزيرة، كيفاش تنتحدثو على إصلاح جبائي عادل لهاذ الفئة هاذي واحنا تنضاعفو قيمة تضريب هاذ الشركات الصغيرة.

والمقاربة الثانية، السيدة الوزيرة، في نظرنا هي مقاربة منهجية وتشاركية، الدولة اليوم والأجهزة التنظيمية ديالها خصها تخرج من ذيك المقاربة الزجرية وما تبقاش تشوف فهاذ القطاع على أساس أنه فئة من الناس الشغيلة اللي تتشتغل فواحد القطاع غير قانوني، غير نظامي، ما تتساهمش فميزانية الدولة، بالعكس تشوف فيه واحد القطاع خام اللي قابل للتطوير، قابل للمواكبة، باش يعطينا قيمة إضافية ونقط تنموية فالاقتصاد ديالنا.

وفالجهة الأخرى، هاذ الناس هاذو خصهم يتكتلو فواحد الائتلافات، فيدرالية بعيدة عن التكتلات السياسية والمزايدات الحزبية، باش تقدر تدافع على المشاكل ديالهم، تقدر تجيب لهم دعم ومواكبة من طرف الدولة، باش يقدرو حتى هوما يخرجو من هاذ الدوامة ويدخلو فواحد المنظور تنظيمي مهيكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

مع الأسف، السيدة الوزيرة، استنفذتم الوقت المخصص لكم، إذن ليست هناك إمكانية للرد على التعقيب.

إذن نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا.

ستبقى معنا، السيدة الوزيرة، للرد على آخر نقطة مدرجة في الجلسة.

وعليه، وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 17 دجنبر 2024، تقدم به المستشار خالد السطي حول موضوع "دواعي خوض شغيلة الصندوق المغربي للتقاعد إضرابا مفتوحا"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، وعبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

لهذا أعطي الكلمة للمستشار خالد السطي في حدود دقيقتين.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، بداية لابد أن نشكركم السيدة الوزيرة على التجاوب ديالكم مع طلب الإحاطة ونسجلها بإيجابية.

أكيد الموضوع ديال الإحاطة، السيدة الوزيرة، هو الإضراب المفتوح منذ 19 نونبر اللي تتخوضو الشغيلة ديال الصندوق المغربي للتقاعد مركزيا وبمختلف الفروع بالمغرب، هاذ الإضراب تسبب في شلل عام لكل مرافق المؤسسة وتوقف الخدمات، معناه السيدة الوزيرة، معناه على أن عدد من الأرامل من المتقاعدين اللي كان من الممكن أنهم يتوصلو بالمستحقات ديالهم ما غيمكنش يتوصلو بها لأن الموظفين ما خدامينش.

علاش دايرين الإضراب مفتوح السيدة الوزيرة؟

وبالمناسبة باش هاذ الإحاطة باش نقول للسيدة الوزيرة، ومن خلالك للحضور الكريم، سبب نزول هاذ الإحاطة هو أن أرملة اتصلت بي عندها مشكل ما تسواش الملف ديال المرحوم، الزوج ديالها، مدة تقريبا 7 شهور، وكان أن السبب أنه تيسافرو من تاونات لفاس، فرع ديال الصندوق ففاس وتيرجعو لأن الموظفين دايرين إضراب باش ياخذو واحد الورقة يسلموها للبنكة، أو البنكة اللي كاين فيها الأمور ديال الزوج ديالها على أساس استرجاع هذاك المبلغ باش تسوى الوضعية، فتقصيت لقيت فعلا كاين إضراب مفتوح، لذلك توجهت لكم بهاذ الإحاطة.

الاتفاق الاجتماعي، السيدة الوزيرة، اللي توقع لا في 22 والتنزيل ديالو فـ 24 يتحدث عن الزيادة العامة في أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بتخصيص المبلغ 1000 درهم، وكاين كذلك المنشور ديال السيد رئيس الحكومة بتاريخ 25 يوليوز 24.

السيدة الوزيرة،

واش الصندوق المغربي للتقاعد مؤسسة عمومية ولا لا؟

إيلا كانت مؤسسة عمومية اعطيوهم 1000 درهم ديالهم على غرار باقي المؤسسات، إيلا ما كانتش مؤسسة عمومية مزيان نعرفو أشنو بالنسبة للحكومة، خصوصا وعلى أن تعطات لهم يمكن 600 درهم في حين الأصل خصم 1000 درهم، نتمناو على أن هاذ المشكل يتحل ومن خلاله يتحل المشكل ديال المرتفقين، السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار خالد السطي.

الكلمة للحكومة في دقيقتين.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أولا، بغيت نقول بأن هاذ موظفي الصندوق - كما قلت - تيعمل واحد الدور مهم جدا فتدبير هاذ المعاشات، واليوم راه عملو واحد المجهود كبير، لأنهم كاينة الرقمنة ديال المصالح، تنسمع بأن باقي بعض الناس يمكن تيعانيو، إيلا قلت تيعانيو هاذي 7 شهور والإضراب بدا دابا شهر، إذن ما كايناش علاقة بين الإضراب و7 شهور، على أي، ما تيعنيش بأن خصنا نبقاو نواصلو، لأن خص كل الخدمات، خصوصا هاذ الفئة فأحسن جودة، وباقي كون نعطيكم الأرقام راه كاين تحسن كبير جدا.

احنا هاذ الحوار الاجتماعي جينا به، مقتنعين به، كنطبقوه، كنحترموه وكنزلوه، وفهاذ الصندوق وهوما يعترفو، قبل ما نوصلو للمخرجات ديال هاذ الحوار الاجتماعي كنا سمعنا للموظفين ديال هاذ الصندوق وسبقنا لهم 400 درهم واخذينا على عاتقنا فذاك المؤسسة.

ملي جاو بهاذ المطلب، كاين واحد المنشور ديال رئيس الحكومة اللي كيقول (جميع المؤسسات العمومية خصها..) ولكن فالتنزيل ديالو المدير العام فتح حوار مع هذا، باش يقولو كيفاش غنطبقو هاذ المنشور ديال السيد رئيس الحكومة، باش نوصلو لهاذيك 1000 درهم.

على أي ما بقاش ليا الوقت، اللي بغيت نقول لكم، كنا اقترح عليهم حلول، ما قبلوش هاذيك الوسيلة أولا المنهجية اللي اقترح عليهم، فاليوم اخذينا القرار وراسلت السيد المدير العام بأن غنعطيوهم هاذيك 1000 درهم، فبشرى لهم أنه وصلو لهاذ النتيجة كيما بغاوها، ولكن هذا ما كيعنيش بأن من نهار دارو هاذ الطلب ما كانش حوار، اختارو يمكن الإضراب، أنا كنقول لهم بأن الإضراب وسيلة من الوسائل، ولكن الوقت لأن هاذ المدير ديما فاتح الأبواب ديالو ووزارة المالية متبعة، لا داعي لهاذ الإضراب.

على أي القرار غادي يطبق عليهم، ويمكن يتعلن على هاذ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.